

جامعة آل البيت

رسالة ماجستير بعنوان

**أثر التشريعات والأخلاقيات المهنية على جودة التدقيق
الخارجي في الأردن**

The impact of the Legislation and the Professional Ethics on the
Quality of the External Audit in Jordan

إعداد الطالب

خالد ابراهيم محمد الفرعين

الرقم الجامعي (٠٨٢٠٥٠٤٠٢٥)

إشراف

الدكتور جمال الشرايري

جامعة آل البيت

الفصل الأول ٢٠١٢/٢٠١٣

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله
والمؤمنون وستردون الى عالم الغيب
والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون "

صدق الله العظيم

التوبة - الآية ١٠٥

الإهداء

الى ينابيع الحب والحنان والدعاء ...
ابي واممي

الى من كان تشجيعهم ودعمهم سراجاً انار لي الطريق ...
زوجتي وابنائي

الى من كانوا يسرون معي بنصائحهم وتوجيهاتهم ...
اخوتي واخواتي

إلى شموع المعرفة أساتذة قسم المحاسبة في جامعتي الحبيبة ...
جامعة آل البيت تقديراً واحتراماً

أهدي هذا الجهد المتواضع ...

الباحث

شكر وتقدير

في البداية احمد الله سبحانه وتعالى الذي ألهمني القدرة على متابعة وانجاز هذا العمل، فله الحمد من قبل ومن بعد.

ومن ثم وانطلاقاً من العرفان بالجميل، فإنه ليسرني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي، ومشرفي الدكتور جمال الشرايري الذي مدني من منابع علمه بالكثير، والذي ما توانى يوماً عن مد يد المساعدة لي حتى خرج هذا العمل بصورته الحالية.

وكذلك أتقدم بجزيل الشكر إلى جامعتي الحبيبة جامعة آل البيت ممثلة برئيسها الأستاذ الدكتور فارس المشاقبة، وكلية إدارة الأعمال والأعمال ممثلة بعميدها الاستاذ الدكتور محمد الراحلة، لكل ما قدموه لي من مساعدة ومساندة مكنتني من المضي بخطى ثابتة في مسيرتي العلمية.

كما وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى شموع المعرفة جميع أساتذة قسم المحاسبة في كليتي لما قدموه لي من توجيهات وإرشادات خلال إعداد هذه الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الاستاذ الدكتور ميشيل سويدان لقبوله مناقشة رسالتي فله مني كل الشكر والتقدير.

وفي النهاية يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لي يد العون في مسيرتي العلمية، وكل من ساهم في إبداء رأيه أو بتقديم نصحه وعونه أثناء إعداد هذه الرسالة.

الباحث

قائمة المحتويات

Contents

د	شكر وتقدير
هـ	قائمة المحتويات
ط	فهرس الملاحق
ي	ملخص الرسالة باللغة العربية
١	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
٢	١-١ المقدمة
٢	٢-١ مشكلة الدراسة :
٣	٣-١ أهداف الدراسة:
٤	٤-١ أهمية الدراسة
٥	٥-١ الدراسات السابقة:
٥	أولاً:- الدراسات العربية:
١٠	ثانياً: الدراسات الأجنبية
١٣	٦-١ فرضيات الدراسة :
١٣	٧-١ قياس متغيرات الدراسة:
١٣	أولاً: المتغيرات المستقلة:
١٣	ثانياً: المتغير التابع:
١٣	٨-١ مخطط الدراسة :
١٤	٩-١ التعريفات الإجرائية :
١٦	الفصل الثاني الإطار النظري
١٦	١-٢ المبحث الأول التشريعات والاحلاقيات المهنية :
١٧	المقدمة
١٨	١-١-٢ التشريعات الخارجية (القوانين والانظمة) :
١٩	١-١-٢-١ القانون المؤقت لتنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (٧٣) لسنة ٢٠٠٣ 0 :
٢١	١-١-٢-٢ قانون الشركات 0 :
٢٣	١-١-٢-٢ قانون البنوك 0 :
٢٤	١-١-٢-٢ قانون تنظيم اعمال التامين رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٩ 0 :
٢٤	١-١-٢-٢ تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق 0 :
٢٤	١-١-٢-٢ قانون ضريبة الدخل 0 :
٢٦	١-١-٢-٢ القانون المعدل لقانون ضريبة المبيعات رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٩ 0 :
٢٦	١-١-٢-٢ نظام مزاوله مهنة المحاسبة القانونية رقم (٧) لسنة ٢٠٠٦ 0 :
٣٠	١-١-٢-٢ جهاز الرقابة والإشراف على مهنة تدقيق الحسابات في الأردن :
٣٣	١-١-٢-٢ التشريعات الداخلية (لوائح واجراءات الرقابة الداخلية) :
٣٤	١-٢-١-٢ مفهوم وأهداف الرقابة الداخلية
٣٦	١-٢-٢-٢ مقومات الرقابة الداخلية
٣٧	١-٢-٢-٢ : أخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني
٣٨	١-٢-٢-٢ : الأخلاقيات المهنية:
٤١	١-٢-٢-٢ مبادئ وقواعد السلوك المهني
٤٣	١-٢-٢-٢ أنواع قواعد السلوك المهني:
٤٤	١-٢-٢-٢ : قواعد السلوك المهني لتدقيق الحسابات في الأردن :
٤٦	١-٢-٢-٢ : التهديدات للالتزام بالسلوكيات الاخلاقية 0

٤٦	المبحث الثاني : جودة التدقيق.....
٤٨	٢-٢ المبحث الثاني : جود التدقيق.....
٤٨	١-٢-٢ تعريف التدقيق :
٤٩	٢-٢-٢ أهداف التدقيق :
٥٠	٣-٢-٢ أنواع التدقيق : ٠).....
٥٠	٤-٢-٢ المقومات الأساسية لمهنة تدقيق الحسابات :
٥١	٥-٢-٢ المشاكل التي تواجه مهنة تدقيق الحسابات في الأردن ^٠ :
٥١	٦-٢-٢ مفهوم جودة التدقيق :
٥٢	٧-٢-٢ أهمية جودة التدقيق :
٥٣	٨-٢-٢ معايير التدقيق الدولية وجودة التدقيق.....
٥٣	١-٨-٢-٢ جودة التدقيق وفقاً للمعيار الدولي.....
	٢-٨-٢-٢ جودة التدقيق وفقاً للمعيار الدولي رقم (٢٢٠) الصادر من الاتحاد الدولي للمحاسبين
٥٨	"رقابة الجودة لتدقيق البيانات المالية " :
٦١	الفصل الثالث : منهجية الدراسة.....
٦٢	مقدمة:.....
٦٢	١-٣ أداة الدراسة ومكوناتها وآلية توزيعها واستردادها :
٦٣	٢-٣ مجتمع الدراسة :
٦٣	٣-٣ عينة الدراسة :
٦٤	٤-٣ آلية وإجراءات تحليل ومعالجة بيانات الإستبانة:.....
٦٤	٥-٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات:.....
٦٥	٦-٣ تطوير أداة الدراسة:.....
٦٥	الفصل الرابع الدراسة الميدانية والتحليل الإحصائي.....
٦٧	١-٤ الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة :
٧١	٢-٤ تحليل البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية :
٧٢	أولاً: المؤهل العلمي:.....
٧٢	ثانياً: التخصص الأكاديمي:.....
٧٢	ثالثاً: نوع الشهادة المهنية:.....
٧٣	رابعاً: الخبرة في أعمال التدقيق:.....
٧٣	خامساً : ممارسة اعمال التدقيق :
٧٦	٤-٤ تحليل بيانات الفرضيات.....
٨١	٥-٤ الصدق المعياري (Multicollinearity) :
٨٣	٧-٤ نموذج الدراسة :
٨٤	٨-٤ اختبار الفرضيات :
٨٦	٩-٤ النتائج والتوصيات.....
٨٦	١-٩-٤ نتائج الدراسة.....
٨٧	٢-٩-٤ توصيات الدراسة.....
٨٨	قائمة المراجع.....
٨٨	المراجع العربية :
٨٨	الكتب:.....
٨٩	الدوريات العربية :
٩٠	الرسائل الجامعية:.....
٩٠	المصادر:.....
٩١	المراجع الانجليزية :

٩٣	الملاحق.....
١٠٠	Abstract.....

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	التسلسل
٦٤	عينة الدراسة ودرجة الاستجابة الفعلية	(١)
٦٥	مستوى إجابات فقرات الإستبانة حسب مقياس ليكرت الخماسي	(٢)
٦٩	اختبار ثبات أداة الدراسة	(٣)
٧٢	وصف العوامل الديموغرافية	(٤)
٧٤	الإحصاء الوصفي لآراء المدققين حول جودة التدقيق	(٥)
٧٦	تحليل البيانات للفرضية الأولى الاخلاقيات المهنية	(٦)
٧٨	تحليل البيانات للفرضية الثانية التشريعات الخارجية	(٧)
٨٠	تحليل البيانات للفرضية الثالثة التشريعات الداخلية	(٨)
٨٢	مصفوفة ارتباط (بيرسون) بين متغيرات الدراسة	(٩)
٨٢	أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع	(١٠)
٨٣	نموذج الدراسة	(١١)
٨٣	ANOVA	(١٢)

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	العنوان	التسلسل
١٤	مخطط الدراسة	(١)
٧٠	المنحنى الطبيعي للمتغير التابع: جودة التدقيق	(٢)
٧١	التشتت للمتغير التابع: جودة التدقيق	(٣)
٧١	الانحدار الخطي للمتغير التابع: جودة التدقيق	(٤)

فهرس الملاحق

رقم الصفحة	العنوان	التسلسل
٩٣	قائمة الأساتذة المحكمين للإستبانة	(١)
٩٤	استبانة الرسالة	(٢)

أثر التشريعات والاحلاقيات المهنية على جودة التدقيق الخارجي في

الأردن

ملخص الرسالة باللغة العربية

إعداد :

خالد ابراهيم الفرعين

إشراف:

الدكتور جمال الشرايري

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر التشريعات الخارجية (القوانين والانظمة) ، التشريعات الداخلية (لوائح الرقابة الداخلية) ، والاحلاقيات المهنية على جودة التدقيق الخارجي في الأردن ، حيث تم تصميم استبانته لمعالجة الجانب العملي وتم توزيعها على المحاسبين القانونيين الأردنيين المزاولين لمهنة التدقيق وقد تم توزيع (١٨٠) استبانته خضع للتحليل منها (١٣٨) استبانته ما نسبته (٦٩%) من الاستبانات الموزعة، وقد تم استخدام الانحدار المتعدد

(Multiple Regression) في اختبار الفرضيات وفيما يلي أهم النتائج :

١. تؤثر التشريعات الخارجية على جودة التدقيق الخارجي في الأردن .
٢. تؤثر التشريعات الداخلية على جودة التدقيق الخارجي في الأردن .
٣. تؤثر الاحلاقيات المهنية على جودة التدقيق الخارجي في الأردن .

وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، فإن الباحث يوصي بما يلي:

١. تفعيل دور جمعية المحاسبين القانونيين فيما يتعلق بالزام المدققين بالحد الأدنى من الاجور المحدد من قبل الجمعية لما لذلك دور في رفع جودة وسوية التدقيق.
٢. الحث على زيادة حصة قواعد السلوك المهني والاحلاقيات المهنية من الدرجات في امتحان مزاولة المهنة .

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة	١-١
مشكلة الدراسة	٢-١
أهداف الدراسة	٣-١
أهمية الدراسة	٤-١
الدراسات السابقة	٥-١
فرضيات الدراسة	٦-١
قياس متغيرات الدراسة	٧-١
نموذج الدراسة	٨-١
التعريفات الإجرائية	٩-١

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١-١ المقدمة

تعتبر القوائم المالية المنشورة من أهم مصادر المعلومات لمستخدمي هذه القوائم و التي تساعدهم في اتخاذ القرارات الرشيدة ، وذلك في مجال الاستثمار أو في مجال التمويل و الإقراض وغيرها من مجالات أخرى ومن ثم فان سلامة هذه البيانات ودقتها تعد من أهم المدخلات في عملية اتخاذ القرار لذلك طالبت بعض القوانين مثل قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية و قانون الشركات وقانون الأوراق المالية وقانوني ضريبة الدخل والمبيعات القيام بتدقيق القوائم المالية للشركات المساهمة من قبل مدقق حسابات قانوني وذلك للحد من المخاوف التي يمكن ان تواجه مستخدمي القوائم المالية في الاعتماد على قوائم مالية غير عادلة. ومن هذا المنطلق يفترض ان يتحلى المحاسبين القانونيين الاردنيين بمجموعة من الاخلاقيات المهنية وان يلتزموا بقواعد السلوك المهني، إذ تعد نقطة الارتكاز الأساسية التي يعتمد عليها العميل في إضافة المنفعة له، فالعملاء يعتمدون على المحاسبين القانونيين في تقديم الخدمات لهم وبدرجة عالية من الدقة والمعايير الأخلاقية ، والتي تتحقق من خلال استقلالية المحاسب القانوني وسلوكه المهني والأخلاقي بالإضافة إلى التزام المحاسبين القانونيين بالتشريعات المهنية سواء الخارجية منها او الداخلية حيث تضمنت معايير العمل الميداني التي نصت على ضرورة قيام المحاسب القانوني بدراسة سليمة وتقييم دقيق لنظام الرقابة الداخلية المطبقة داخل المؤسسة، ليتمكن من العمل على ضوء النتائج التي توصل إليها كأساس يمكن الاعتماد عليه في تحديد حجم ونوع الإختبارات اللازمة لما لذلك من انعكاس على جودة التدقيق الخارجي. إراء المحاسبين القانونيين الاردنيين حول اثر التشريعات والاخلاقيات المهنية على جودة التدقيق .

٢-١ مشكلة الدراسة :

ان مهنة تدقيق الحسابات كأى مهنة اخرى ، لا بد من توفر معايير واخلاقيات مهنية يجب الالتزام بها من قبل المحاسبين القانونيين ، هذا بالإضافة الى وجود مجموعة من التشريعات

المهنية التي تنظم عمل مدقق الحسابات حيث ان الهدف الرئيس لعملية التدقيق بمجملها هو الرأي حول عدالة القوائم المالية ومدى تمثيلها، والذي قد يختلف من محاسب قانوني لآخر بناء على مدى التزامه بالاخلاقيات المهنية بالاضافة الى مدى تطبيقه للتشريعات المهنية .

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية:

١. هل يوجد اثر ذو دلالة احصائية لأخلاقيات و قواعد السلوك المهني على جودة التدقيق الخارجي في الأردن؟
٢. هل يوجد اثر ذو دلالة احصائية للتشريعات الخارجية على جودة التدقيق الخارجي في الأردن؟
٣. هل يوجد اثر ذو دلالة احصائية للتشريعات الداخلية على جودة التدقيق الخارجي في الأردن؟

٣-١ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر التشريعات والأخلاقيات المهنية على جودة التدقيق الخارجي في الأردن.

ولتحقيق هذا الهدف الرئيس تسعى هذه الدراسة إلى ما يلي:

١. بيان أثر أخلاقيات و قواعد السلوك المهني على جودة التدقيق الخارجي في الأردن.
٢. بيان أثر التشريعات الخارجية على جودة التدقيق الخارجي في الأردن.
٣. بيان اثر التشريعات الداخلية على جودة التدقيق الخارجي في الأردن.

٤-١ أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال بيان اثر التشريعات الأردنية الخارجية والداخلية وأخلاقيات وقواعد السلوك المهني على جودة التدقيق الخارجي . ومدى تفيد المحاسبين القانونيين بالاخلاقيات المهنية والتشريعات سوف ينعكس على مخرجات عملية التدقيق فيما يتعلق بتقرير المحاسب القانوني والرأي المضمن في هذا التقرير ، وذلك للارتقاء بعملية التدقيق بكافة مراحلها للوصول الى الجودة المنشودة بالتدقيق . ونظرا لأهمية وظيفة المحاسب القانوني في المجتمع وكبر حجم المسؤولية التي تقع على عاتق المحاسبين القانونيين لذلك دعت الحاجة لوضع تشريعات و قواعد تحكم السلوك المهني للمحاسب القانوني .

وبالنهاية سوف يتم تقديم النتائج والتوصيات المتعلقة بهذه الدراسة الى الجهات المختصة بما فيها جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين للأخذ بها ومعالجة نقاط الضعف التي تم الاشارة اليها في هذه الدراسة .

ونتيجة لذلك فقد جاءت هذه الدراسة لبحث ومعرفة اراء المحاسبين القانونيين حول أثر التشريعات والأخلاقيات المهنية على جودة التدقيق الخارجي في الأردن .

١-٥ الدراسات السابقة:

أولاً:- الدراسات العربية:

١. دراسة (الرميص، ٢٠١١) بعنوان " أثر استخدام مداخل التدقيق لنظم المعلومات

المحاسبية المحوسبة على جودة التدقيق الخارجي في الأردن" (١)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر استخدام مداخل التدقيق لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة التدقيق الخارجي في الأردن وقد قام الباحث لتحقيق هدف الدراسة ببيان أثر استخدام التدقيق حول الحاسوب والتدقيق باستخدام الحاسوب والتدقيق من خلال الحاسوب من أجل معرفة أثرها على جودة التدقيق الخارجي في الأردن وقد استخدم الباحث الاستبانة لمعالجة الجانب العملي والتي قام بتوزيعها على عينة من المحاسبين القانونيين الأردنيين المزاولين لمهنة التدقيق، ومن أهم النتائج التي أظهرتها الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل التدقيق باستخدام الحاسوب والتدقيق من خلال الحاسوب على جودة التدقيق، وقد أوصى الباحث بزيادة استخدام التدقيق من خلال الحاسوب عند تدقيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

٢. دراسة (جبران، ٢٠١٠) بعنوان " العوامل المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات من وجهة المحاسبين القانونيين في اليمن" (٢)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر الحسابات في اليمن والخروج بنتائج وتوصيات تساهم في رفع وتطوير أداء مكاتب التدقيق في الجمهورية اليمنية، مع تقديم بعض الإرشادات للجهات والجمعيات المنظمة للمهنة تساعد على إيجاد رقابة فعالة على تدقيق الحسابات، وقد تم استخدام الاستبانة والتي وزعت على المحاسبين القانونيين ومدراء التدقيق وشركاء مكاتب التدقيق والشركات المحاسبية ، والمسجلين لدى وزارة الصناعة والتجارة وجمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين، ووجدت الدراسة أن تنظيم مكتب التدقيق وشخصيته وشهرته والعلاقة مع العملاء يؤثر إيجاباً على جودة تدقيق الحسابات، وأوصت الدراسة على أنه

(١) عيد الرميص، " اثر استخدام مداخل التدقيق لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة التدقيق الخارجي في

الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية المال والأعمال، جامعة آل البيت، المرفق ٢٠١١ م .

(٢) محمد جبران ، " العوامل المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين في اليمن"

الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة السعودية، جامعة الملك سعود، ٢٠١٠، ص ص ٤٧-١.

على مكاتب المحاسبة والتدقيق اختيار مدققي الحسابات ممن تتوفر لديهم درجة كافية من التأهيل المناسب والخبرة العلمية الكافية .

٣. دراسة (التويجري والنافعابي، ٢٠٠٨) بعنوان " جودة خدمة المراجعة : دراسة ميدانية تحليلية للعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر المراجعين " (١).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آراء المحاسبين القانونيين حول العوامل ذات التأثير المحتمل على جودة خدمة التدقيق والعوامل المؤثرة في تفضيل مكتب تدقيق على آخر، حيث تم عمل دراسة ميدانية في المملكة العربية السعودية ، و تم استخدام الاحصاء الوصفي من خلال الاوساط الحسابية والنسب المالية والاحصاء الاستدلالي من خلال استخدام اختبار (Wilcoxon) وخلصت الدراسة الى ان اكثر ثلاث عوامل تأثيرا في جودة التدقيق من وجهة نظر المحاسبين القانونيين كانت :

١. الخبرة العملية لاعضاء مكتب التدقيق في مجال التدقيق .
 ٢. الموضوعية عند فحص وتقييم القوائم المالية وكتابة التقرير عنها .
 ٣. الكفاءة العلمية لاعضاء مكتب التدقيق متمثلة بالشهادات الاكاديمية .
- وان اكثر ثلاث عوامل مؤثرة في قرار التفضيل بين مكاتب التدقيق كانت :

١. التعامل السابق بين مكتب التدقيق والعميل .
٢. اتعاب التدقيق .
٣. سمعة وشهرة المكتب .

هذا وقد اوصى الباحثين بضرورة اهتمام مكاتب التدقيق بزيادة وتنمية مستوى الكفاءة المهنية والعلمية لاعضاء مكاتبها من خلال التعليم المستمر والتزام مكاتب التدقيق بالموضوعية واخلاقيات المهنة عند فحص وتقييم القوائم المالية وبذل الجهد والوقت الكافيان لاداء العمل .

(١) عبدالرحمن علي التويجري وحسين محمد النافعابي، "جودة خدمة المراجعة : دراسة ميدانية تحليلية للعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر المراجعين"، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز للاقتصاد والادارة، م ٢٢، العدد ١، ٢٠٠٨، ص ص ٢١٩-٢٢٥ .

٤. دراسة (الأهدل، ٢٠٠٨) بعنوان " العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية" (دراسة نظرية – ميدانية) (١).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفاهيم جودة التدقيق والعوامل المؤثرة عليها. بالإضافة إلى التعرف على وسائل تحسين جودة التدقيق من وجهة نظر الأطراف المهتمة بعملية التدقيق في البيئة اليمنية .

ولتحقيق ذلك تم إعداد استبانته وزعت على الأطراف المهتمة بعملية التدقيق في البيئة اليمنية (المدققين، المدراء الماليين، موظفي الائتمان في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية) وقد وجدت الدراسة أن خبرة فريق عمل التدقيق أهم العوامل المؤثرة على جودة التدقيق بشكل عام، تلا ذلك الالتزام بمعايير التدقيق، يليه الالتزام بمعايير الرقابة على جودة التدقيق، فالسمعة المهنية لمكتب التدقيق، ثم هيكل الرقابة الداخلية، فالاتصالات الجيدة بين فريق التدقيق و عميل التدقيق .

هذا وقد اوصى الباحث بسرعة اصدار معايير مهنية ومعايير للرقابة على الجودة والعمل على توعية المستخدمين باهمية جودة التدقيق والزام مكاتب التدقيق الخارجية باجتياز ساعات معينة من التعليم المهني المستمر .

٥. دراسة (المعتاز، ٢٠٠٨) بعنوان " أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها: انهيار شركة إنرون والدروس المستفادة: (٢)

استهدف هذا البحث وصفاً تحليلياً لقضية انهيار شركة إنرون الأمريكية كبرى شركات الطاقة في العالم باعتباره من الأحداث التي لها تأثير كبير على مهنة المحاسبة والتدقيق مما يلقي الضوء على موضوع الأخلاقيات باعتباره مانعاً وواقياً من حدوث الإنهيارات والفضائح المالية. وقد تم تبني المنهج التحليلي الوصفي لتحليل أسباب الانهيار ومعرفة الدروس المستفادة منه وكيفية تلافي مثل هذه الفضائح المالية.

(١) عبد السلام سليمان الأهدل، " العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية" (دراسة نظرية – ميدانية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أسبوط، ٢٠٠٨ .

(٢) احسان المعتاز، "أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها: انهيار شركة إنرون والدروس المستفادة"، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز الاقتصاد والادارة، م ٢٢، العدد ١، ٢٠٠٨، ص ص ٢٥٥-٢٩١ .

وتم التطرق بشيء من التفصيل لقضية انهيار شركة إنرون وكيف أن ذلك السقوط قد ارتبط بفقدان الكثير من الأخلاقيات من كبار المسؤولين في الشركة وأعضاء مجلس إدارتها ومكتب التدقيق الذي يقوم بتدقيق حساباتها.

وقد أوصت الدراسة بضرورة اعطاء موضوع اخلاقيات وسلوكيات مهنة الأعمال المزيد من العناية والإهتمام من كافة الجهات الرسمية والأكاديمية والمهنية ، وتخصيص العدد من الندوات والمؤتمرات للحديث عنه .

٦. دراسة (صيام وأبو احمد، ٢٠٠٦) بعنوان "مدى التزام مراجعي الحسابات في الأردن بقواعد السلوك المهني".^(١)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام مدققي الحسابات في الأردن بقواعد السلوك المهني، والتي تم تصنيفها إلى قواعد عامة، وقواعد تتعلق بعلاقة المدقق مع عملائه، وقواعد تتعلق بعلاقة المدقق مع زملائه، وقواعد تتعلق بتدعيم استقلالية المدقق وقواعد تتعلق بمحافظه المدقق على أدائه المهني.

ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحثان بتصميم استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة، حيث تكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات المجازين في الأردن، والبالغ عددهم ٤٥٥ مدققاً، وقد تم اختيار عينة عشوائية بلغت ٣٠% من مجتمع الدراسة .

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك التزاماً من قبل مدققي الحسابات بقواعد السلوك المهني، مرتبة على النحو التالي: قواعد السلوك المهني المتعلقة بالمحافظة على الأداء المهني للمدقق، وقواعد السلوك المهني المتعلقة بتعزيز استقلالية المدقق، وقواعد السلوك المهني المتعلقة بعلاقة المدقق مع زملائه. وأوصت الدراسة بضرورة قيام جهات الرقابة والإشراف على المهنة بعقد ندوات يتم من خلالها مناقشة قواعد السلوك المهني .

٧. دراسة (كراجة، ٢٠٠٤) بعنوان "مدى تقيد مدققي الحسابات الخارجيين بقواعد السلوك المهني في الأردن".^(١)

^(١) وليد صيام، محمود ابوحميد، "مدى التزام مراجعي الحسابات في الاردن بقواعد السلوك المهني"، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والادارة، م ٢٠٠٦، ع ٢، ص ٢٠٠٦، ص ١٩٩-٢٤٨ .

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تقييد مدققي الحسابات الخارجيين بقواعد السلوك المهني وانعكاسات ذلك على أدائهم في انجاز مهام التدقيق الموكلة إليهم، ودراسة الوسائل التي تشجعهم على الإلتزام بالسلوك المهني، وتكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات الخارجيين ومن مستخدمي البيانات المالية ، وجهات الرقابة والإشراف المسؤولة عن وضع اللوائح والضوابط المؤثرة في السلوك المهني لمدقق الحسابات الخارجي وقد تم اختيار عينة من مجتمع الدراسة بلغ عددها (٢٣٦) ، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن يتقيدون وبشكل عام تقريبا من وجهة نظر جميع الفئات المشمولة بالدراسة بقواعد السلوك المهني الصادرة عن جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين .

- أن جميع فئات الدراسة اتفقت على تأثير جميع الوسائل المذكورة بالدراسة كوسائل لتشجيع مدققي الحسابات الخارجيين على الإلتزام بالسلوك المهني .

- هناك تضارب بين وجهات نظر فئات الدراسة حول مستوى أهمية الوسائل التي تشجع مدققي الحسابات الخارجيين على الإلتزام بالسلوك المهني .

هذا وقد اوصى الباحث بضرورة توعية المدققين بقواعد السلوك المهني وحثهم على مراعاتها وتطوير مهارات ومعارف المدققين وتفعيل دور جمعية المحاسبين القانونيين بشكل اكبر .

(١) اشرف كراجه، " مدى تقييد مدققي الحسابات الخارجيين بقواعد السلوك المهني في الأردن "، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان ، ٢٠٠٤ .

ثانياً: الدراسات الأجنبية

١. دراسة (Chen , et al. ٢٠١٠) بعنوان " أهمية العميل، التحسينات المؤسسية،

وجودة التدقيق في الصين: تحليل على مستوى التدقيق الفردي وتدقيق المكتب ". (١)

بحثت الدراسة أثر التغييرات القانونية والتنظيمية في الصين على العلاقة بين أهمية العميل الاقتصادية وجودة التدقيق. وقد أظهرت الدراسة بأن التدقيق على مستوى المدقق الفردي ذات علاقة سلبية مع أهمية العميل وكان ذلك خلال الفترة من سنة ١٩٩٥ ولغاية سنة ٢٠٠٠، بينما للفترة من ٢٠٠١ ولغاية ٢٠٠٤، كان الميل لإصدار آراء تدقيقية مرتبطة بشكل إيجابي مع أهمية العميل، وذلك عندما أصبحت البيئة المؤسسية صديقة للمستثمر.

وتوصلت الدراسة إلى أن التحسينات المؤسسية تحت المدققين لوضع أولوية كلفة الجودة القابلة للتوافق فوق المنافع الاقتصادية المكتسبة من عملاء مهمين. كما بينت الدراسة أن أثر أهمية العميل على قرارات التدقيق يبدو أنه مختلف عند مستوى المدقق الفردي ومستويات المكتب.

٢. دراسة (Lin , Hwang. ٢٠١٠) بعنوان "جودة التدقيق، وحوكمة الشركات،

وإدارة الأرباح ". (٢)

قامت الدراسة ببحث العلاقة بين الحاكمية ومتغيرات جودة التدقيق في إدارة الأرباح، وهذا البحث يتعرف على ١٢ علاقة مهمة من خلال دمج نتائج من ٤٨ دراسة سابقة للحاكمية، فإن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وخبراتهم لها علاقة سلبية مع إدارة الأرباح. وهناك علاقات سلبية مشابهة بين إدارة الأرباح واستقلالية لجنة التدقيق، وحجمها، وخبراتها، وعدد الاجتماعات. كذلك إن مقدار ملكية لجنة التدقيق من الأسهم لها أثر إيجابي على إدارة الأرباح. جودة التدقيق، وسيطرة المدقق، وحجم المدقق، والتخصص لها علاقة سلبية بإدارة الأرباح. كما أن استقلال المدقق، كما تم قياسه من حيث نسبة الأتعاب وإجمالي الأتعاب، هي أيضاً من المعوقات لإدارة الأرباح.

(١) Chen,Shimin.Sun,Sunny.Wu,Donghui,"Client Importance, Institutional Improvement, and Audit Quality in China: An Office and Individual Auditor Level Analysis". Accounting Review, Vol.٨٥ Issue ١, ٢٠١٠, pp١٢٧-١٥٨,٣٢

(٢) Lin,Jerry W . Hwang,Mark I ، "Audit Quality ، Corporate Governance ، and Earnings Management: A Meta-Analysis". International Journal of Auditing ، Vol. ١٤ Issue١ ، ٢٠١٠ ،p p ٥٧-٧٧.

٣. دراسة (Lowensohn et.al., ٢٠٠٧) بعنوان "اثر تخصص المدقق على جودة واتعاب التدقيق" . (١)

هدفت هذه الدراسة لبيان اثر تخصص المدقق على جودة التدقيق واتعاب التدقيق معا وتضمنت عينة الدراسة رأي (٢٤١) مديرا من المدراء الماليين في حكومة فلوريدا المحلية ، وخلصت الى ان التخصص مرتبط ايجابيا مع نوعية جودة التدقيق ولكن ليس مع اتعاب التدقيق ، وان مدققي المكاتب الكبيرة يستخدمون جودة عالية في التدقيق ، ولكن بنفس الوقت يطالبون باتعاب اعلى بشكل مستمر وأثارت النتائج التي تم التوصل اليها تساؤلات حول مقاييس تخصص مكاتب التدقيق وأثرها في جودة التدقيق .

٤. دراسة (Brown , ٢٠٠٦) بعنوان " السلوك المهني والمثالي دراسة ميدانية من المراجع والمفاهيم " (٢)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آراء مدققي الحسابات حول السلوك المهني الواقعي والمثالي ومدى فهم عملائهم للسلوك النموذجي لمدققي الحسابات، وذلك من خلال إجراء مقارنات ٣٠ سلوك محتواه في دليل السلوك المهني للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، حيث توصل إلى أن المدققين صنفوا أنفسهم كأكثر مثالية من تصنيف عملائهم لهم، كما أظهرت النتائج أيضاً أن مجموعة العملاء الأقل تطوراً في ممارسة المحاسبة صنفت المدققين بأنهم أكثر نموذجية مقارنة مع تصنيف مجموعة العملاء الأكثر تطوراً في ممارسة المحاسبة .

(بعنوان " اثر قبول المدقق للسلوك اللااخلاقي (Donnelly et.al., ٢٠٠٣) . دراسة في التدقيق على جودة التدقيق " (١)

(١) Lowensohn,Suzanne . Johnson, Laurence . Elder,Randal, "Auditor specialization, perceieved Audit quality and audit fees in the local government Audit marker", Journal of Accounting and public policy ٢٦ (٢٠٠٧) ,pp ٧٠٥-٧٣٢

(٢) Brown ، P. A. "Ethical Exemplification and the AICPA Code of Professional Conduct : An Empirical Investigation of Auditor and Public Perceptions",Journal of Business Ethics, October, ٢٠٠٦ .

تبين من خلال هذه الدراسة ان السلوك المخل بعملية التدقيق ومعدل دوران المدققين هما متغيران مصاحبان لانخفاض جودة التدقيق ، وتبين لهم ان التوقف المسبق عن اكمال عملية التدقيق له تاثيرات سلبية على المهنة نفسها ،وتوصلت الدراسة الى ان انخفاض اداء المدققين من خلال الافتقار الى التقييم الذاتي لهذا الاداء يؤدي الى انخفاض جودة التدقيق ، واذ ما صاحب هذا المستوى الادنى من الاداء قبول المدققين لسلوكيات مخلة بعملية التدقيق فان هذه الظاهرة ستؤثر في مكانة المهنة في المجتمع .

٦. دراسة (Shafer et al., ٢٠٠١) بعنوان " تأثيرات القيم الشخصية على اتخاذ القرارات الأخلاقية للمدققين " (٢)

توصلت الدراسة إلى بحث تأثيرات القيم الشخصية على اتخاذ القرارات الأخلاقية للمدققين، من خلال دراسة تأثيرات ٣٦ قيمة على القرارات الأخلاقية للمدققين، والتي تم إجراؤها على عينة مكونة من ٣٢٣ مدققا أعضاء في العهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، إلى أن سلوك المدققين الأخلاقي يتأثر بشكل كبير بالاعتبارات الاقتصادية واعتبارات المنفعة الشخصية، كما أشارت الدراسة إلى أن القيم الشخصية لها تأثير قليل على القرارات الأخلاقية ، حيث صنف الباحثون القيم المفيدة والنهائية كما يلي: الانسجام والامتثال، العفة، التوجيه الذاتي، المثالية، الأمان الواقعية، المتعة والسعادة .

ما يميز هذه الرسالة :

(١) Donnelly, David and Quirin, Jeffrey and Brayan, David., "auditor acceptance of dysfunctional audit behavior", behavioral research in accounting, USA, volume ١٥, ٢٠٠٣.

(٢) Shafer, E . Morris, E .and Ketchand, A, "Effects of Personal Values On Auditors Ethical Decisions" Accounting Auditing & Accountability Journal ، ٢٠٠١ .

تتميز هذه الدراسة عن سابقتها بانها قامت على معالجة الفجوة التي تركتها الدراسات السابقة حيث أن هذه الدراسة تقيس مجموعة من المتغيرات الجديدة لبيان أثرها على جودة التدقيق الخارجي مثل التشريعات المهنية وأخلاقيات وقواعد السلوك المهني بشكل مستقل وبحدود علم الباحث فقد قاست الدراسات السابقة مدى التزام المحاسبين القانونيين بقواعد وأخلاقيات المهنة والوسائل التي تساعدهم على ذلك، بالإضافة إلى قيام بعض الدراسات بدراسة العوامل المؤثرة على جودة التدقيق الخارجي .

٦-١ فرضيات الدراسة :

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فإنه يمكن طرح الفرضيات التالية:

١. يوجد أثر ذو دلالة احصائية لأخلاقيات و قواعد السلوك المهني على جودة التدقيق الخارجي في الأردن.
٢. يوجد اثر ذو دلالة احصائية للتشريعات الخارجية على جودة التدقيق الخارجي في الأردن.
٣. يوجد اثر ذو دلالة احصائية للتشريعات الداخلية على جودة التدقيق الخارجي في الأردن.

٧-١ قياس متغيرات الدراسة:

أولاً: المتغيرات المستقلة:

١. الاخلاقيات المهنية، وقد تم قياسه باستخدام الفقرات من ١-١٠.
٢. التشريعات الخارجية ، وقد تم قياسه باستخدام الفقرات من ١١-٢١.
٣. التشريعات الداخلية ،وقد تم قياسه باستخدام الفقرات ٢٢-٣٢.

ثانياً: المتغير التابع:

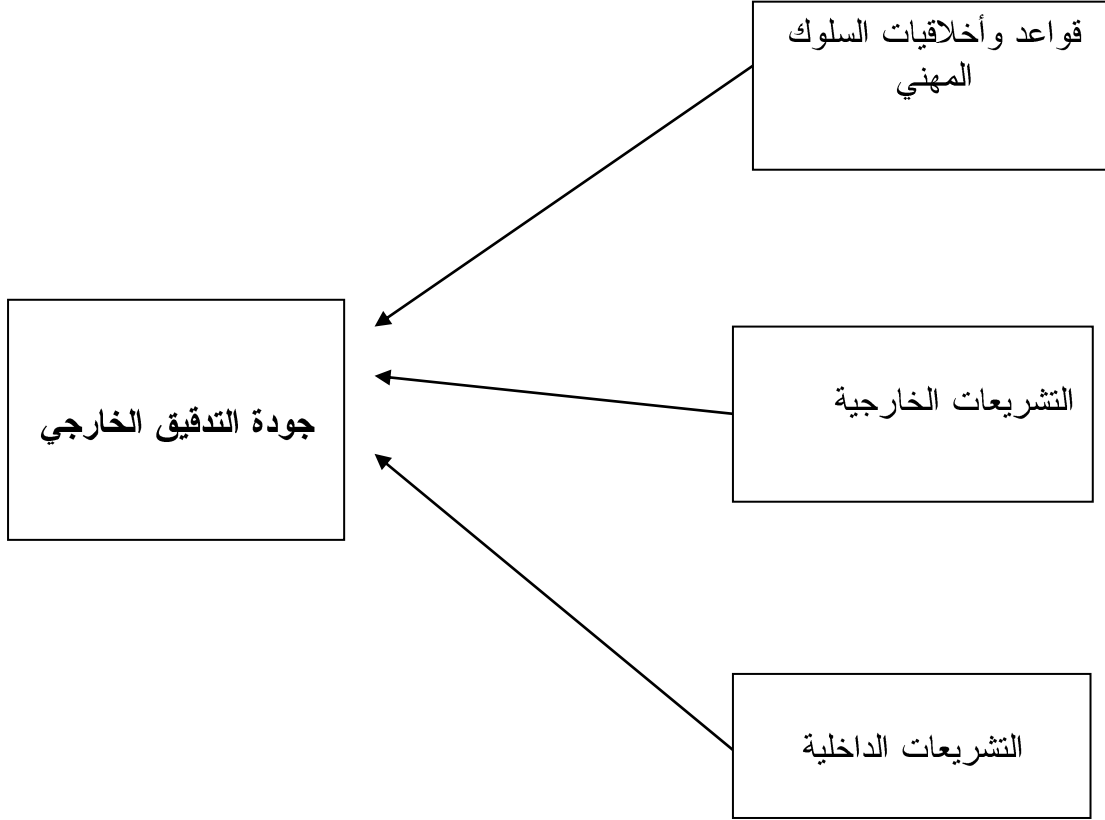
تم استخدام الفقرات من ٣٣-٤٤ لقياس المتغير التابع جودة التدقيق.

٨-١ مخطط الدراسة :

المتغير

المتغيرات المستقلة

التابع



٩-١ التعريفات الإجرائية :

١. التشريعات الخارجية : منظومة القوانين والأنظمة والتعليمات المهنية والتي تنظم مهنة المحاسبة القانونية في الأردن، كقانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية، وقانون الشركات، ونظام مزاوله المهنة ، بالإضافة إلى قانوني ضريبة الدخل والمبيعات .
٢. التشريعات الداخلية : هي اللوائح والتعليمات وإجراءات الرقابة الداخلية لدى الشركة محل التدقيق والتي تنظم العمل فيها .
٣. المحاسب القانوني الاردني : هو مدقق الحسابات الخارجي المزاول لمهنة تدقيق الحسابات في الاردن .

الفصل الثاني الإطار النظري

١-٢ المبحث الأول التشريعات والاحلاقيات المهنية :

- ١-١-٢ التشريعات الخارجية (القوانين والانظمة والتعليمات) .
- ٢-١-٢ التشريعات الداخلية (لوائح واجراءات الرقابة الداخلية) .
- ٣-١-٢ اخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني .

الفصل الثاني

المبحث الأول التشريعات والاحلاقيات المهنية

المقدمة

لا بد من توافر قواعد وقوانين وانظمة وتشريعات تحكم اي مهنة وذلك لتنظيمها وتسيير اعمالها ووجود مرجع ومعيار للجوء اليه في حالة الخلافات ، ومهنة تدقيق الحسابات كأى مهنة اخرى تحكمها العديد من القوانين والانظمة والتعليمات وتعتبر الاخلاقيات المهنية العمود الفقري لهذه المهنة ، ومن هنا ظهرت الحاجة المستمرة لتطوير القوانين والانظمة والتشريعات والمعايير لتتواءم والتغيرات التكنولوجية والازدهار والتقدم في كافة مناحي الحياة . ولمهنة تدقيق الحسابات معايير متعارف عليها في معظم بلدان العالم، وهذه المعايير هي المرشد للقضاء وللمحاكم وللممارسين للمهنة والدارسين. كما يوجد في كل دولة متقدمة محاسبياً تشريعات وقوانين لمهنة المحاسبة تلزم فيها المحاسب والمدقق بضرورة اتباعها والعمل على هديها.

وقد شهدت مهنة التدقيق بداية الألفية الثالثة جدلاً واسعاً حول المحاسبين القانونيين ومسؤوليتهم عن الهزات التي تعرضت لها كبرى الشركات العالمية، وكان لإخفاق او تواطىء كبرى شركات التدقيق في العالم ارثر اندرسون (Arthur Andersen) في اكتشاف ما تم إخفاؤه من قبل مديري الشركات من حقائق وأحداث مالية سلبية من خلال استخدام ادوات استثمارية معقدة من الصعب معالجتها محاسبياً. ولم تسعف معايير التدقيق المعتمدة شركة ارثر اندرسون في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب سواء ما كان منها بقصد أو ما كان منها بدون قصد. وشهدوا صراحة بعدالة التقارير المالية التي دققوها وأكدوا بأنها أعدت حسب معايير المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً.

ومهما كان الوضع أو المتسبب فيها سواء أكان عمداً أم سهواً، فإن عملية إعداد التقارير المالية بدأ يكتنفها الشك، واتساع فجوة عدم الوثوق بشهادة المدقق لدى قطاع كبير من المستفيدين حول العالم.^(١)

(١) حسين دحدوح، "مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضييل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافها"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٢، عدد ١، دمشق، ٢٠٠٦ .

وفي اعتقادي كمدقق حسابات فان المحاسبين القانونيين في الاردن لا ينقصهم الوازع الاخلاقي للالتزام بقواعد واخلاقيات المهنة ولكن هنالك العديد من العوامل التي تؤثر بشكل او بآخر للابتعاد ولو قليلا عن بعض الامور المتعلقة بالاخلاقيات .

٢-١-١ التشريعات الخارجية (القوانين والانظمة) :

لاقت مهنة تدقيق الحسابات اهتماماً لدى المشرع الأردني في نهاية الخمسينيات، توج ذلك بإقرار قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦١ وصدور قانون مزاوله مهنة تدقيق الحسابات، تلى ذلك صدور القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٥ إنعكاساً للتطورات الإقتصادية الكبيرة التي شهدتها الاردن ، إذ خضع موضوع مهنة المحاسبة بشكل عام إلى إهتمام المشرع والإقتصادي، بعد أن شهد الأردن تحولات كبيرة على صعيد البنيان الاقتصادي وانتشار ظاهرة التخصص ، فكان لا بد من وجود قانون منظم لمهنة المحاسبة في حزمة التشريعات الاقتصادية التي كانت بحاجة إلى تعديل أو تغيير .

وقد اشتملت التشريعات المنظمة للقطاع الاقتصادي او القطاع السياسي او القطاع الاجتماعي مواداً مختلفة هدفت الى عكس واقع المؤسسات في هذه القطاعات بموجب تقارير مالية تتحدث عن تاريخ هذه المؤسسات وواقعها ومستقبلها .

هذا وقد خضعت مهنة تدقيق الحسابات في الأردن لقواعد وأحكام مجموعة من القوانين والتشريعات كان أهمها ما يلي :

١. القانون المؤقت لتنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (٧٣) لسنة ٢٠٠٣.
٢. معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).
٣. قواعد السلوك المهني الصادرة عن جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين .
٤. قانون الشركات المعدل في عام ٢٠٠٣ رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧.
٥. قانون البنوك في الأردن .
٦. قانون التأمين في الاردن .
٧. تعليمات إفصاح الشركات ومعايير المحاسبة ومعايير التدقيق الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية.

٨. قانون ضريبة الدخل المعدل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وتعديلاته .
٩. القانون المعدل لقانون ضريبة المبيعات رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٩ .

وستتناول الدراسة هذه القوانين بنبذة مختصرة وعلى النحو الآتي :

٢-١-١-١ القانون المؤقت لتنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (٧٣) لسنة ٢٠٠٣ (١) :

يعتبر هذا القانون المنظم لمهنة المحاسبة القانونية في الأردن ، فقد بين آلية تعيين المحاسب القانوني وعدم تغييره خلال السنة المالية، وكذلك بانه لا يجوز اختيار محاسب قانوني لمدة تزيد على أربع سنوات متتالية بالإضافة إلى العقوبات المترتبة على عدم قيامه بالمهام الموكولة إليه وكما هو مبين بمواد القانون تالياً :

ويهدف هذا القانون وفقاً للمادة رقم (٣) إلى ما يلي :

- تنظيم مزاولة المهنة والارتقاء بها.
- ضمان التزام المحاسبين والمدققين بتطبيق معايير المحاسبة ومعايير تدقيق الحسابات.
- الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني للمحاسبين القانونيين في الأردن .
- تأكيد الالتزام بتطبيق قواعد سلوك المهنة وأدابها.
- تعزيز دور المحاسب القانوني وحياديته واستقلالته .

ووفقاً للمادة (٢٢) من القانون الخاص بمهنة المحاسبة، تفاوتت شروط ترخيص مزاولة المهنة فمن حيث التأهيل العلمي تتراوح هذه الشروط بين شهادة الدبلوم تخصص محاسبة كحد أدنى، أو شهادة جامعية بأي من التخصصات ذات العلاقة بالمهنة، شريطة تضمنها الحد الأدنى من المواد المتعلقة بالمحاسبة، ويتم تحديد هذه الشهادات والحد الأدنى المطلوب بمقتضى نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية، أو أن يكون حاصلًا على شهادة في المهنة من المعاهد المهنية للمحاسبين القانونيين، أو ما يماثلها والمعترف بها من الهيئة العليا بموجب تعليمات تصدرها لهذه الغاية إذا كان حاصلًا على شهادة جامعية، وأن يستكمل متطلبات التدريب المنصوص عليها في هذا القانون ونظام مزاولة المحاسبة القانونية الصادر بمقتضاه، إذ تحدد بمقتضى مزاولة مهنة المحاسبة القانونية الأحكام المتعلقة بالتدريب ومدده وأحكامه، وأسس تحديد راتب

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (٧٣) لسنة ٢٠٠٣ .

المتدربين وسائر الأمور المتعلقة بهم، كما اشترط على الفئة السابقة أن تجتاز الامتحان الذي تجريه لجنة الترخيص بما في ذلك إمتحان التشريعات الأردنية ذات العلاقة بالمهنة .

في حين كان القانون القديم قد أعفى الحاصلين على شهادة مهنية من أحد المعاهد أو جمعيات المحاسبين القانونيين المعتمدة دولياً مثل شهادة (تشارترد) أو شهادة (سيرتفايد) وغيرهما من شرط التدقيق، كما أعفى القانون القديم الحاصلين على شهادة الدكتوراه في المحاسبة، وكان له خبرة عملية لا تقل عن سنة واحدة في أعمال المحاسبة والتدقيق بعد حصوله على الدكتوراه، أو قام بتدريس المحاسبة أو التدقيق في إحدى الجامعات أو الكليات الأردنية لمدة سنتين على الأقل بعد حصوله على ذلك المؤهل .

كما نصت المادة (٣٠- أ) من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية جهات عديدة باختيار محاسب قانوني مسجل في سجل المحاسبين القانونيين المزاولين لغايات تدقيق حساباتها، وهي كما يلي:

- ١- الشركات المساهمة العامة والخاصة وذات المسؤولية المحدودة والتوصية بالأسهم .
 - ٢- شركات التضامن والتوصية البسيطة التي يزيد رأسمالها أو حجم مبيعاتها السنوية على مائة ألف دينار .
 - ٣- المؤسسات والشركات التي ينطبق عليها التسجيل وفقاً لقانون الضريبة العامة على المبيعات والأنظمة الصادرة بمقتضاه .
 - ٤- النقابات والجمعيات التي تؤسس بمقتضى التشريعات المعمول بها .
 - ٥- الأندية التي تحدد بموجب قرار صادر عن الهيئة العليا .
 - ٦- المؤسسات المسجلة وفقاً لقانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة .
 - ٧- المؤسسات والشركات المسجلة وفقاً لأحكام قانون المناطق الحرة المعمول به .
- وكذلك نصت المادة (٣٢) من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية على انه "مع مراعاة أحكام قانون الشركات المعمول به لا يجوز لأي جهة تغيير المحاسب القانوني الذي تم اختياره لغايات تدقيق حساباتها خلال السنة المالية، ويستثنى من ذلك الحالات التي يتعذر على المحاسب القانوني الاستمرار في قيامه بمهامه أو إذا توقف عن العمل وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه، على أن يبلغ المجلس لذلك خلال ثلاثين يوماً".
- هذا مع العلم انه تم التأكيد والتفصيل المتعلق بهذه المادة في مشروع قانون نقابة مدققي الحسابات والذي لا زال معروضاً امام الهيئة العليا لغاية الان .

وكذلك نصت المادة (٣٣) من القانون ذاته على "لا يجوز اختيار محاسب قانوني لتدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة والخاصة وذات المسؤولية المحدودة مدة تزيد على أربع سنوات متتالية على أن تؤخذ موافقة اللجنة العليا على ما زاد على ذلك".

بالإضافة إلى المادة (٣٥) والتي تنص "إذا ارتكب المحاسب القانوني أو المتدرب أي مخالفة لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه أو أخل بواجبات عمله أو بقواعد سلوك المهنة وأدابها يحيله المجلس إلى اللجنة التأديبية".

٢-١-١-٢ قانون الشركات (١) :

ان تخصيص أحد فصول أو أبواب قوانين الشركات المتعاقبة لمدققي الحسابات، أصبح جزءاً لا يتجزأ من هذه القوانين، الأمر الذي يؤكد أهمية مهنة تدقيق الحسابات، وتزايد دورها وأثرها على الاقتصاد الوطني بشكل عام. وسأقوم بعرض المواد الخاصة بمدققي الحسابات وعلى النحو التالي:

- نصت المواد (١٦٨-١٧٤) من قانون الشركات المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٢، على وجوب انتخاب الهيئة العامة للشركة مدقق حسابات أو أكثر لتدقيق حسابات هذه الشركات، وحدد فيها واجبات مدقق الحسابات ومسؤوليته عن أخطائه المهنية. ثم جاء قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ الذي أبقى على مسؤوليات وواجبات مدقق الحسابات المنصوص عليها في القانون السابق، دون أي إضافة أو تعديل .

- أما قانون الشركات المؤقت رقم (١) لسنة ١٩٨٩ فقد خصص في المواد (٢٢٠-٢٣١) توسيع وتنظيم عمل مدقق الحسابات وتحديد واجباته وما يحظر عليه وما يجب أن يتضمنه تقريره وغيرها من الأحكام، فنجد أن المادة (٢٢٠/أ) من القانون تلزم الهيئة العامة للشركات المساهمة العامة وشركات التوصية بالأسهم والمحدودة المسؤولية بتعيين مدقق حسابات لتدقيق حسابات تلك الشركات. وبينت المادة (٢٢١) من القانون بشكل خاص الواجبات التي على مدقق الحسابات القيام بها .

- أما في عام ١٩٩٧، صدر قانون الشركات رقم (٢٢) لمواكبة التطورات على مستوى وحددت المواد (١٩٢-٢٠٣) مهام المدقق وواجباته ومسؤولياته، وواجبات الشركة الملزمة قانوناً بتعيين مدقق حسابات لتدقيق حساباتها، وأجرى بعض التعديلات على بعض نصوص

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، قانون الشركات الأردني وتعديلاته .

المواد المتعلقة بواجبات المدقق، وما يجب أن يتضمنه تقريره حيث نصت المادة (١٩٣) من القانون على أن:

يتولى مدققو الحسابات مجتمعين أو منفردين القيام بما يلي :

- أ. مراقبة أعمال الشركة.
 - ب. تدقيق حساباتها وفقاً لقواعد التدقيق المعتمدة ومتطلبات المهنة وأصولها العلمية والفنية.
 - ج. فحص الأنظمة المالية والإدارية للشركة وأنظمة المراقبة المالية الداخلية لها، والتأكد من ملائمتها لحسن سير أعمال الشركة والمحافظة على أموالها.
 - د. التحقق من موجودات الشركة وملكيته لها والتأكد من قانونية الالتزامات المترتبة على الشركة وصحتها .
 - هـ. الاطلاع على قرارات مجلس الادارة والتعليمات الصادرة عن الشركة.
 - و. أي واجبات أخرى يترتب على مدقق الحسابات القيام بها بموجب هذا القانون، وقانون مهنة تدقيق الحسابات، والأنظمة الأخرى ذات العلاقة والأصول المتعارف عليها في تدقيق الحسابات .
 - ز. يقدم مدققو الحسابات تقريراً خطياً موجهاً للهيئة العامة وعليهم أو من ينتدبونه أن يتلو التقرير أمام الهيئة العامة.
- وفي عام ٢٠٠٣، صدر تعديلاً على قانون الشركات لسنة ١٩٩٧ ومن أهم التعديلات التي أدخلها هذا القانون ما يلي^(١):

١. إضافة الفقرة (ج) إلى المادة رقم (١٩٦) ومفادها بأنه : إذا ما أوصى المدقق بعدم المصادقة على البيانات المالية وقام بردها لمجلس الإدارة، للهيئة العامة للشركة، عليها أن تحيل الموضوع إلى مراقب الشركات لتعيين خبراء من مدققي الحسابات القانونيين للبت في الأمر، ويمارس مراقب الشركات صلاحياته في هذا الشأن بالتنسيق مع البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية وهيئة قطاع التأمين حسب مقتضى الحال.
٢. جاء في المادة (٢٠١) يكون مدقق الحسابات مسؤولاً تجاه كل من الشركة التي يقوم بتدقيق حساباتها ومساهميها ومستخدمي بياناتها المالية عن تعويض الضرر المتحقق

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ والمعدل لعام ٢٠٠٣.

والربح الفائت بسبب الأخطاء التي ارتكبتها في تنفيذ عمله أو نتيجة لإخفاقه في القيام بواجباته المحددة له، وفقاً لأحكام هذا القانون وأحكام أي تشريعات أخرى سارية المفعول أو واجباته التي تقتضيها معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة، أو بسبب إصدار بيانات مالية غير مطابقة للواقع بشكل جوهري أو عن مصادقته على هذه البيانات ويُسأل المدقق عن تعويض الضرر الذي يلحقه بالمساهم أو الغير حسن النية بسبب الخطأ الذي ارتكبه. وإذا كان للشركة أكثر من مدقق حسابات، واشتركوا في الخطأ كانوا مسؤولين بالتضامن وفق أحكام هذه المادة، وتسقط دعوى المسؤولية في أي من هذه الحالات بمضي ثلاث سنوات من تاريخ انعقاد اجتماع الهيئة العامة للشركة الذي تلي فيه تقرير المدقق، وإذا كان الفعل المنسوب لمدقق الحسابات يشكل جريمة فلا تسقط دعوى المسؤولية إلا بسقوط دعوى الحق العام .

٢-١-١-٣ قانون البنوك (١) :

ألزم قانون البنوك لسنة ٢٠٠٠ بأن على البنك أن يقدم خلال أربعة شهور من تاريخ انتهاء السنة المالية، نسخة من ميزانيته السنوية وحساب الأرباح والخسائر إلى البنك المركزي مصدقة من مدقق حسابات قانوني .

حيث نصت المادة (١/٧) "على كل بنك مرخص أن يقدم خلال أربعة أشهر من تاريخ انتهاء سنته المالية إلى البنك المركزي نسخة من ميزانيته السنوية وحساب الأرباح والخسائر الناجمة عن أعماله في المملكة في تلك السنة مصدقة من فاحص حسابات قانوني" .

كما أوجبت المادة (٦١) من ذات القانون بأنه: "على كل بنك مرخص أن يعين مدقق حسابات، لتدقيق حساباته سنوياً، وإذا تأخر البنك المرخص في تعيين مدقق حساباته لمدة تتجاوز ثلاثة أشهر، سيقوم البنك المركزي بتعيين مدقق حسابات للبنك المرخص، ويقرر الأتعاب المترتبة على البنك المرخص".

إضافة لذلك على المحاسب القانوني أن يرسل نسخة من تقريره عن حسابات البنك المرخص إلى البنك المركزي مباشرة، وللبنك المركزي أن يطلب من مدقق الحسابات أية معلومات، أو تفاصيل إضافية عن أوضاع البنك المرخص، الذي دقق حساباته.

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، قانون البنوك الأردني لسنة ٢٠٠٠.

٢-١-١-٤ قانون تنظيم اعمال التامين رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٩ . (١)

الزمت المادة (٤٠) من القانون المحاسب القانوني لشركة التامين بتقديم تقريراً فوراً الى المدير العام في حالة تبين له ان الوضع المالي للشركة لا يمكنها من الوفاء بالتزاماتها ، او تبين له ان هناك خلافاً جسيماً في ممارسة الشركة واجراءاتها المالية بما في ذلك تنظيم حساباتها، وقرار رفض او تحفظ على اصدار اي شهادة تتعلق ببياناتها المالية او قرر الاستقالة او رفض اعادته تعيينه بالشركة لاسباب غير عادية.

٢-١-١-٥ تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية

ومعايير التدقيق . (٢)

كان لصدور قانون الأوراق المالية المؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧، أن اعتبرت هيئة الأوراق المالية الخلف القانوني والواقعي لسوق عمان المالي وتوول إليها جميع حقوقه والتزاماته وموجوداته وسجلاته وأمواله المنقولة وغير المنقولة وينقل جميع موظفي ومستخدمي سوق عمان المالي إلى الهيئة مع جميع حقوقهم .

حيث نصت الفقرة (ل) من المادة (٩) من القانون على "تحديد المعايير والشروط الواجب توافرها في مدققي الحسابات المؤهلين لتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها والواجبات التي يترتب على هؤلاء المدققين القيام بها".

كما اصدر مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق والشروط الواجب توافرها في المحاسبين القانونيين للجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية رقم (١) لسنة ١٩٩٨. وصدراً مؤخراً بالاستناد لأحكام المادة (١٢/ف) من قانون الأوراق المالية رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٣ تعليمات إفصاح الشركات والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية.

٢-١-١-٦ قانون ضريبة الدخل . (٣)

ألزم قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥، في المادة (٢٢) المحاسب القانوني بتقديم بيان بأسماء عملائه وعناوينهم خلال مدة أقصاها اليوم الحادي والثلاثون من شهر آذار من السنة اللاحقة، وفي حالة التخلف عن المدة المقررة يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن شهر واحد

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، قانون تنظيم اعمال التامين رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٩ .

(٢) المملكة الاردنية الهاشمية ، تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة ٢٠٠٤ .

(٣) المملكة الاردنية الهاشمية ، قانون ضريبة الدخل الأردني رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وتعديلاته .

ولا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد عن ألف دينار وفي التكرار يسحب ترخيص ممارسة المهنة.

كما أجاز قانون الضريبة الدخل في المادة (٢٢/د) منه لمدير عام الضريبة منع المحاسب القانوني من مراجعة مكاتب التقدير، إذا اقتنع من خلال مراجعاته وتعامله مع الدائرة أنه ارتكب ما شأنه الإساءة إلى سمعة الدائرة أو شرف مهنته أو التحايل على القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه .

وصدر قانون معدل لقانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠١، وتم تعديل المادة رقم (٢٢) على النحو التالي فيما يخص المحاسب القانوني (١):

- الفقرة (أ) يتحمل مدقق الحسابات المسؤولية عن إصدار أو المصادقة على بيانات مالية غير مطابقة للواقع بشكل جوهري أو تخالف أحكام هذا القانون أو معايير المحاسبة الدولية للتدقيق والأنظمة والقوانين النافذة المفعول سواء كان ذلك ناجماً عن خطأ مقصود أو أي عمل جرمي أو عن إهمال جسيم وفي هذه الحالة يعتبر المدقق أنه ارتكب جرماً ويعاقب عليه بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٤٢) من هذا القانون، حيث يعاقب بالحبس لمدة تتراوح بين أسبوع وسنة أو بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد عن خمسمائة دينار، وفي كل الأحوال يضمن مثلي النقص الذي حدث في مقدار الضريبة .

- الفقرة (د) من هذا القانون وقد عدلت على النحو التالي :

لوزير بالتنسيق من المدير بناء على توصية لجنة مشكلة لهذه الغاية منع أي شخص طبيعي من مراجعة الدائرة في أي قضية أو عمل خلاف قضيته الشخصية إذا اقتنع أنه خلال مراجعاته وتعامله مع الدائرة ارتكب ما من شأنه الإساءة إلى شرف مهنته أو التحايل على هذا القانون أو الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه. وله أن يقرر عدم قبول الدائرة للحسابات التي يعدها أو يذققها ذلك الشخص إذا كان محاسباً أو مدقق حسابات قانوني وذلك للمدة التي يراها هذا الشخص غلط قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩ العقوبة على مدقق حيث اشارت المادة (٥٦) على انه يتحمل المحاسب القانوني المسؤولية عن إصدار أو على بيانات مالية غير مطابقة للواقع بشكل جوهري أو تخالف أحكام هذا القانون أو معايير المحاسبة الدولية للتدقيق والأنظمة والقوانين النافذة المفعول سواء كان ذلك ناجماً عن خطأ مقصود أو أي عمل جرمي أو عن إهمال جسيم وفي هذه الحالة يعتبر المحاسب القانوني أنه

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، قانون معدل لقانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠١.

ارتكب جرماً ويعاقب عليه بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٥٥) من هذا القانون، حيث يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن سنة و بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار تزيد عن الف دينار، وفي كل الأحوال يضمن مثلي النقص الذي حدث في مقدار الضريبة (١). هذا وقد اشارت المادة رقم (٥٩) من القانون انه للوزير بناء على تنسيب المدير بناء على توصية لجنة مشكلة لهذه الغاية منع اي شخص طبيعي من مراجعة الدائرة في اي قضية او عمل خلاف قضيته الشخصية اذا اقتنع انه خلال مراجعاته ارتكب ما من شأنه تعطيل سير العمل وفق الاصول او التحايل على هذا القانون ، وله ان يقرر عدم قبول الدائرة للحسابات التي يعدها او يدققها ذلك الشخص اذا كان محاسباً او محاسباً قانونياً وذلك للمدة التي يراها مناسبة.

٢-١-١-٧ القانون المعدل لقانون ضريبة المبيعات رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٩ (٢)

اضاف هذا القانون في المادة رقم (٦٧) منه على ان المحاسب القانوني يتحمل المسؤولية عن إصدار أو المصادقة على بيانات مالية غير مطابقة للواقع بشكل جوهري أو تخالف أحكام هذا القانون أو معايير المحاسبة الدولية للتدقيق والأنظمة والقوانين النافذة المفعول سواء كان ذلك ناجماً عن خطأ مقصود أو أي عمل جرمي أو عن إهمال جسيم وفي هذه الحالة يعتبر المحاسب القانوني أنه ارتكب جرماً ويعاقب عليه بالعقوبة المنصوص عليها بالقانون ، مع العلم انه لم يتم الاشارة الى المحاسب القانوني ومسؤولياته في جميع القوانين السابقة لضريبة المبيعات. ٨-١-٨ نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية رقم (٧) لسنة ٢٠٠٦ (٣)

لقد بين نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية الأمور التي يحظر على المحاسب القانوني ارتكابها بالإضافة إلى الأمور الواجب على المحاسب القانوني الالتزام بها بالإضافة إلى كيفية تنظيم مهنة المحاسبة القانونية في الأردن وكما هو مبين بمواد النظام تالياً :

المادة (٤) من نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية رقم (٧) لسنة ٢٠٠٦ والتي تنص على ما يلي: يحظر على المحاسب القانوني المزاولة لأعمال التدقيق أو المحاسبة القيام بأي مما يلي

٤- احتراف التجارة أو الصناعة أو العمل في أي مهنة أخرى.

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩ .
(٢) المملكة الاردنية الهاشمية ، القانون المعدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٩ .
(٣) المملكة الأردنية الهاشمية، نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية، رقم (٧) لسنة ٢٠٠٦ .

- ب- تدقيق حسابات أي شركة يكون شريكاً أو مساهماً فيها.
- ج- القيام بالدعاية لنفسه بأي وسيلة من وسائل الإعلان بطريقة تسيء للمهنة.
- د- المضاربة أو المنافسة غير المشروعة لأي محاسب قانوني آخر للحصول على العمل.
- هـ- إفشاء المعلومات والأسرار التي اطلع عليها من خلال عمله إلا في المجالات التي يجيزها القانون وللجهات التي يسمح أو يوجب تقديم تلك المعلومات والأسرار إليها.
- و- إبداء رأي مخالف لحقيقة ما تتضمنه البيانات المالية والتوقيع على تقارير عن حسابات لم يتم بتدقيقها أو لم يدققها أي من العاملين تحت إشرافه.
- ز- الشهادة والتوقيع على عدالة بيانات وحسابات ختامية وميزانيات لا تعكس الوضع المالي العادل للجهة التي كلف بتدقيق حساباتها.
- ح- ارتكاب خطأ مهني أو إهمال يلحق الضرر بالغير.
- ط- التعامل بأسهم وسندات الجهة التي يدقق حساباتها سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة باسمه أو من خلال أحد موظفيه .
- ي- الاشتراك في تأسيس الشركة التي يدقق حساباتها أو أن يكون عضواً في مجلس إدارتها أو الاشتغال بصفة دائمة في أي عمل فني أو إداري أو استشاري فيها، ولا يجوز أن يكون شريكاً لأي عضو من أعضاء مجلس إدارتها.
- كما نصت المادة (٥) من نظام مزاوله المهنة رقم (٧) لسنة ٢٠٠٦ على ما يلي: يلتزم المحاسب القانوني المزاول لأعمال التدقيق أو المحاسبة بما يلي: (١)
- أ- التقيد بمعايير التدقيق والمحاسبة المعتمدة للمهنة وقواعد السلوك المهني.
- ب- المحافظة على سرية المعلومات التي يطلع عليها بحكم ممارسته للمهنة.
- ج- القيام بتخطيط إجراءات التدقيق وتنفيذها للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أي خطأ جوهري.
- د- شمول إجراءات التدقيق والفحص على أساس اختياري للبيانات المؤيدة للمبالغ والمعلومات الواردة في البيانات المالية وتقييم الأسس المحاسبية المتبعة والتقدير الهامة التي أجرتها الإدارة وتقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية.

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ،نظام مزاوله المهنة ،مرجع سابق .

- هـ- فحص الأنظمة المالية وأنظمة الرقابة الداخلية للجهة الخاضعة للتدقيق والتأكد من مدى كفايتها لحسن سير أعمالها، وذلك لتحديد طبيعة ومدى عمل إجراءات التدقيق.
- و- الاطلاع على قرارات مجلس الإدارة ومحاضره والتعليمات الصادرة عنه وأي بيانات يجد ضرورة للحصول عليها.
- ز- التأكد من أن الحسابات والسجلات منظمة بصورة أصولية وأن البيانات المالية متفقة معها بما في ذلك أنظمة الحاسوب المستخدمة.
- ح- التأكد من أن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع الحسابات.
- ط- تبليغ الجهات المختصة عن أي اختلاس يتم اكتشافه في أموال الجهة التي يقوم بتدقيق حساباتها أو التلاعب أو التزوير في هذه الحسابات.
- ي- تقديم تقرير إلى الهيئة العامة أو الجهة التي عينت المحاسب القانوني المزاوول لأعمال التدقيق مستند إلى معايير التدقيق المعتمدة على أن يتضمن هذا التقرير إبداء الرأي حول البيانات المالية التي دققها.
- أما المادة (٧) من نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية، فقد نصت على: "إذا تعذر على المحاسب القانوني المزاوول لمهنة التدقيق القيام بالمهام والواجبات الموكولة إليه لأي سبب من الأسباب فعليه قبل الإعتذار عن القيام بتدقيق الحسابات أن يقدم للمجلس وخلال ثلاثين يوماً تقريراً خطياً يتضمن الأسباب التي حالت دون القيام بأعماله".^(١)
- كذلك المادة (١٢) من نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية، والتي تنص على ما يلي:
- أ- يؤلف المجلس في بداية دورته لجنة تفتيش أو أكثر لمدة ثلاث سنوات من ثلاثة محاسبين قانونيين مزاولين للمهنة، وتسمى اللجنة من بين أعضائها رئيساً لها وتتخذ توصياتها بأكثرية أصوات أعضائها.
- ب- تقوم لجنة التفتيش بمهامها بقرار من المجلس خلال المدد التي يحددها لهذه الغاية أو كلما دعت الضرورة لذلك بقرار صادر عنه.
- ج- تتولى لجنة التفتيش مهمة التأكد مما يلي:
- ١- أن المحاسب القانوني المزاوول لمهنة التدقيق متفرغ للمهنة ويقوم بمزاولتها وملتزم بمعايير التدقيق المعتمدة وآداب السلوك المهني.

(١) المملكة الاردنية الهاشمية، نظام مزاولة المهنة، مرجع سابق.

٢- أن المحاسب المسجل في سجل المتدربين يتدرب تحت إشراف المحاسب القانوني المزاوول للمهنة وملتزم بشروط ومتطلبات التدريب.

ج- على لجنة التفتيش أن تعد محضراً عن كل عمل من أعمال التفتيش موقعاً من أعضائها ومن المحاسب القانوني على أن تقدمه إلى المجلس مرفقا به التوصيات اللازمة بهذا الشأن. ويرى الباحث أن المشرع الأردني اولى اهتماما كبيرا بمهنة تدقيق الحسابات وذلك من خلال وضع القوانين والأنظمة التي تنظم المهنة ومن خلال التطرق الى عمل المحاسب القانوني في مختلف القوانين التي لها علاقة بالقطاع الاقتصادي والمالي في الاردن وإلزام المدققين بتطبيق معايير التدقيق الدولية وذلك للارتقاء بمهنة تدقيق الحسابات .

٢-١-١-٩ جهاز الرقابة والإشراف على مهنة تدقيق الحسابات في الأردن

:

ان مهنة تدقيق الحسابات في الأردن تخضع بشكل أو بآخر وبمقادير متفاوتة لعدة جهات، وتمارس هذه الجهات تأثيرها على المهنة من خلال ما يعرف بالهيئة العليا لمهنة المحاسبة القانونية، والتي انبثقت بموجب نص المادة (٤-أ) من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (٧٣) لسنة ٢٠٠٣ (١).

وتم تشكيل الهيئة العليا لتتولى وفقاً للمادة (٥) من هذا القانون المهام والصلاحيات التالية :

١. يقوم المجلس باعتماد معايير المحاسبة ومعايير تدقيق الحسابات الواجبة تطبيقها.
٢. وضع التعليمات اللازمة لتنظيم عمل المهنة وترخيصها، وتحديد صلاحياتها وكيفية إجراء الامتحانات وسائر الأمور المتعلقة بها.
٣. منح إجازة المزاولة والمصادقة عليها بناء على تنسيب لجنة الترخيص.
٤. إلغاء إجازة المزاولة والمصادقة عليها بناء على تنسيب المجلس .
٥. النظر في الاعتراضات المقدمة إلى المجلس.
٦. تشكيل لجان لمساعدة الهيئة العليا على القيام بمهامها وتحديد صلاحياتها.
٧. إصدار التعليمات المتعلقة بتنظيم عملها والتعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
٨. إعداد مشروعات التشريعات المتعلقة بالمهنة بالتعاون والتنسيق مع المجلس.
٩. اعتماد المعاهد المهنية للمحاسبين القانونيين أو ما يماثلها.

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية ، مرجع سابق .

أما جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين فتتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، ولها الحق بتملك الأموال المنقولة وغير المنقولة، والقيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها بما في ذلك إبرام العقود، ولها حق التقاضي وينوب عنها في القضايا أي محام توكله لهذه الغاية وفقاً للمادة (٧-أ). وتهدف هذه الجمعية وفقاً للمادة (٨) ما يلي (١) :

١. رعاية مصالح الأعضاء والحفاظ على تقاليد المهنة وشرفها.
٢. تشجيع البحث العلمي والمهني في مجالات المهنة المختلفة.
٣. المساهمة في تخطيط وتطوير برامج التدريب لرفع كفاءة العاملين في المهنة.
٤. التعاون والتنسيق مع الجمعيات والهيئات المهنية والعلمية المحلية والعربية والدولية.

هذا وقد منح القانون الجديد لتنظيم مهنة المحاسبة القانونية جمعية المحاسبين القانونيين صلاحيات هامة جديدة هي :

- تشكيل لجنة تأديبية بقرار من مجلس إدارة الجمعية، وللجنة أن توقع العقوبات التأديبية الواردة في القانون.
- تشكيل لجنة للتفتيش على مكاتب المحاسبين القانونيين.

ومن جهة أخرى حجب القانون الجديد عن الجمعية صلاحية تحديد قواعد ومعايير التدقيق المتعارف عليها، ونشر أصول ومبادئ المحاسبة وقواعد سلوك المهنة وآدابها، والتي كانت الجمعية قد اعتمدت بشأنها منذ سنوات معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية، وأعطيت هذه الصلاحية للهيئة العليا للمهنة.

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية ، مرجع السابق.

ويتألف مجلس إدارة الجمعية من رئيس وثمانية أعضاء تنتخبهم الهيئة العامة لمدة ثلاث وفقاً لأحكام النظام الداخلي للجمعية، ويتولى المجلس وفقاً للمادة (١٧) المهام والصلاحيات التالية: (١)

١. إدارة شؤون الجمعية الإدارية والمالية.
٢. ترسيخ قواعد السلوك المهني.
٣. التنسيب للهيئة العليا باعتماد معايير المحاسبة ومعايير تدقيق الحسابات.
٤. التعاون مع الهيئة العليا في إعداد مشروعات التشريعات واقتراح مشروعات الأنظمة المتعلقة بالمهنة.
٥. التنسيب للهيئة العليا بإلغاء إجازة المزاولة.
٦. دعوة الهيئة العامة للاجتماع وتنفيذ القرارات.
٧. تشكيل اللجان اللازمة لمساعدته على قيامه بمهامه بما في ذلك لجنة التفتيش على مكاتب المحاسبين القانونيين المزاولين.
٨. شؤون التقاعد والتعاون والتأمين الصحي والإسكان وتحصيل عوائدها بموجب تعليمات يضعها المجلس وتوافق عليها الهيئة العامة، وتصادق عليها الهيئة العليا على أن تتضمن هذه التعليمات حق المجالس في تفويض هذه الصلاحيات إلى لجنة إدارة أي صندوق أو التعاقد مع أي جهة أخرى لهذه الغاية.
٩. النظر في النزاعات بين المحاسبين القانونيين المتعلقة بمزاولة المهنة وبين المحاسبين القانونيين وعملائهم، وإقرار التسويات المناسبة بشأن هذه النزاعات.
١٠. أي أمور أخرى ذات علاقة بعمل الجمعية.

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية ، مرجع سابق .

هذا وقد تكلفت جهود جمعية المحاسبين القانونيين بالنجاح وذلك بعد صدور قرار وزير الصناعة والتجارة في بداية السنة ٢٠١١ بمنح جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين استثناء من احكام قانون المنافسة رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٤ بوضع حد ادنى لاتعاب التدقيق حسب طبيعة الجهة المتلقية للخدمة .

حيث نصت المادة (٧/ب) من قانون المنافسة رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٤ على انه " لا يعتبر اخلالا بالمنافسة الممارسات والترتيبات التي يستثنىها الوزير بقرار معلل بناء على تنسيبات من المدير اذا كانت تؤدي الى نتائج ايجابية ذات نفع عام يتعذر تحقيقه بدون هذا الاستثناء " وجاء في القرار ان الموافقة على منح استثناء اتعاب التدقيق من قانون المنافسة سيساهم في الارتقاء بمهنة التدقيق والمحافظة على مبادئها وتدعيم استقلالية التدقيق .

٢-١-٢ التشريعات الداخلية (لوائح واجراءات الرقابة الداخلية) :

ان لفهم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة قيد التدقيق تاثير كبير في تحديد القابلية للتدقيق وبيان التحريفات الكبيرة المحتملة وتقدير مخاطر الاكتشاف والاختبارات والعينة التي سوف يتم الاعتماد عليها ،ولهذا شهدت معايير التدقيق الدولية تغييرات لمواكبة الاهمية لموضوع الرقابة الداخلية توجت باصدار معيار التدقيق الدولي رقم (٣١٥) " تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المنشأة وبيئتها " .

هذا وقد عرف معيار التدقيق الدولي رقم (٣١٥) الرقابة الداخلية بانها عملية مصممة ومتأثرة بالادارة وبكل اولئك المعنيين بادارة المنشأة والتي من خلالها يمكن الحصول على تأكيد معقول بان الاهداف المتمثلة بتحقيق مصداقية البيانات المالية وتحقيق كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية وتحقيق الالتزام بالسياسات والقوانين والانظمة قد تم تحقيقها .

وهذا يعني ان الرقابة الداخلية تصمم ويتم تشغيلها من اجل معالجة مخاطر الاعمال التي قد تحول دون تحقيق هذه الاهداف (١).

لقد تطورت عملية تدقيق الحسابات من حيث النطاق ، فبعد ان كانت كاملة تفصيلية اصبحت كاملة اختبارية ، واما سبب التحول هذا فيرجع الى كبر حجم المشروعات وتعدد عملياتها من المتعذر على المدقق القيام بالتدقيق التفصيلي بحيث لو قام به لانتفت المنفعة المتوخاة

(١) علي الذنبيات، "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية"، طبعة ثالثة، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠١٠، ص ١٧٣ .

ضخامة التكلفة من حيث الوقت والجهد والمال للقيام بمثل ذلك النوع من التدقيق ، ويعتمد التدقيق الاختباري على اسلوب العينة الاحصائية والقيام باختبارات متعددة ،ويكتفي المدقق العينات اذا ما اطمئن الى سلامة ما تحويه من بيانات ، ويعتمد حجم العينة ، وكمية على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية المستعمل في المنشأة موضوع التدقيق(١) .

وقد قام مجمع المحاسبين الأمريكي بإصدار قائمة بمعايير عملية لتدقيق الحسابات تضمنت معايير العمل الميداني التي نصت على ضرورة قيام مدقق الحسابات بدراسة سليمة وتقييم لنظام الرقابة الداخلية المطبقة داخل المؤسسة، ليتمكن من العمل على النتائج التي توصل إليها كأساس يمكن الاعتماد عليه في تحديد حجم ونوع الإختبارات اللازمة، التي من خلالها يمكن تحديد الإجراءات اللازمة لتنفيذ عملية تدقيق الحسابات. ومما لا شك فيه أنه كلما كان نظام الرقابة الداخلية قوي وسليم كلما زاد اعتماد مدقق الحسابات على أسلوب العينة في الحصول على أدلة وقرائن الإثبات، والعكس صحيح.(٢)

١-٢-١-٢ مفهوم وأهداف الرقابة الداخلية

أصدر مجمع المحاسبين الأمريكي تعريفاً للرقابة الداخلية بأنها: "مجموعة المقاييس والطرق التي تتبناها المنشأة بقصد حماية أصولها من نقدية وغيرها، وضمان الدقة الحسابية لما هو بالدفاتر والسجلات وعلى هذا الأساس كان الهدف من هذا التعريف هو: "حماية أصول المنشأة، والتأكد من الدقة الحسابية للبيانات المسجلة بالدفاتر والسجلات". وفي تعريف آخر لمجمع المحاسبين الأمريكي AI CPA عرف الرقابة الداخلية على أنها: "خطة لتنظيم الإجراءات اللازمة لحماية الأصول التي تمتلكها الوحدة ولحفظ السجلات والدفاتر المالية".(٣)

وكان اصطلاح الرقابة الداخلية يستخدم في ذلك الوقت كترادف لمصطلح الضبط الداخلي، الذي كان يهدف إلى تقليل الأخطاء والغش وحماية الأصول من سوء الإستخدام والسرقة والضياع. ولقد طرأ على مفهوم الرقابة الداخلية توسع نتيجة للتطور الذي لحق بالمنشآت وأنظمتها الداخلية، بحيث اصبح نظام الرقابة الداخلية يركز على ربط الاهداف والخطط

(١) خالد امين عبدالله ، "علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية" ، طبعة ثانية ، دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٢٥ .

(٢) محمد مسعد و خالد الخطيب ، "دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات" ، طبعة اولى ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩ ، ص ١٨٩ .

(٣) محمد سرايا ، "اصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل- الإطار النظري-المعايير والقواعد- مشاكل التطبيق العملي" ، الطبعة الاولى ، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع ، مصر ، ٢٠٠٧ ، ص ٧٨ .

حسب موقعهم في المستويات الادارية بحيث يكون كل رئيس مركز مسؤولية في وضع يمكنه من تحقيق الرقابة الفعالة (١).

هذا وقد قسم الذنبيات المسؤوليات المتعلقة بالرقابة الداخلية على النحو الاتي (٢):

- مسؤولية الادارة : حيث تعتبر الادارة هي المسؤولة عن تصميم نظام رقابة داخلية بشكل يمكنها من تحقيق الاهداف المرسومة والحصول على تأكيد معقول بان الاهداف المذكورة قد تم تحقيقها وان الاجراءات التي وضعتها الادارة تساعد في منع واكتشاف الاخطاء والغش وان هذا النظام يعمل بشكل فعال .

- مسؤولية المحاسب القانوني : ان مسؤولية المدقق تنحصر في القيام باجراءات خاصة لدراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية في مرحلة التمهد للتخطيط وفي مرحلة التخطيط من اجل تحديد

درجة قوة او ضعف النظام وبالتالي تحديد مخاطر الرقابة ومن ثم تحديد درجة

اعتماده

ويرى عليا النظام لتدريبهم للاختبارات الخاصة بالذاتي ضفة والعيه لتدقيق العرائض يوليا فصل المدقق بعد فحصها على تحديد حجم العينة والادلة والاختبارات والاجراءات التي ينوي القيام بها ، والتي لا تتعلق بالنظام المحاسبي فقط بل كافة جوانب التنظيم ونشاطاته ، وبذلك أصبحت الرقابة الداخلية بمثابة الوسيلة الفعالة التي تمكن من توفير المعلومات والحماية اللازمة لكافة والأصول ان النظام الشامل الحديث للرقابة الداخلية ينطوي على شقين أساسيين كما يلي: (٣)

الرقابة المحاسبية : وهي كل الطرق والوسائل والإجراءات والأنظمة الموضوعة من قبل الإدارة بقصد حماية مواردها المختلفة، وضمان صحة التقارير والقوائم المالية، وتحقيق هذه الرقابة عن طريق وجود خطط رئيسية وفرعية تحدد عناصر النشاط وكيفية القيام به بالنسبة لكافة المستويات الإدارية ومراكز المسؤولية التابعة لها. وتحديد السياسات واللوائح التي يتم على أساسها تنفيذ العمليات والتصرفات المالية، وتحديد إطار السلطة بصورة واضحة تقضي على أي تداخل في الاختصاصات.

(١) مسعد والخطيب ، "دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات"، مرجع سابق ص ١٩١.

(٢) الذنبيات، "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية" ، مرجع سابق ، ص ١٧٣ .

(٣) اسرايا، "اصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل- الإطار النظري-المعايير والقواعد- مشاكل التطبيق العملي"، مرجع سابق، ص ص ٨٣-٨٥.

وتمثل الرقابة المحاسبية الوجه المحاسبي من أوجه الرقابة الداخلية وعنصراً مهماً من عناصر المشروع وتتضمن هذه الرقابة بالإجراءات لحماية موارد المشروع من أي تصرفات غير مشروعة وتحقيق دقة البيانات والمعلومات المالية التي يمكن الاعتماد عليها .

الرقابة الإدارية : تمثل الرقابة الإدارية الوجه الإداري من أوجه الرقابة الداخلية في المشروع وعنصراً ذات أهمية رئيسة من عناصرها، وتهتم هذه الرقابة وتتضمن جميع الأساليب والإجراءات وخطة التنظيم التي تستهدف كفاءة التشغيل وضمان الإلتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية، ويتم تحقيق الرقابة الإدارية من خلال الوسائل والإجراءات المتعلقة بالتخطيط وتنفيذ ومتابعة الخطط بشكل مستمر .

وبلا شك بتوافر نظام رقابة إدارية في المؤسسة معد بطريقة سليمة علمية تستطيع كافة المستويات الإدارية من متابعة نشاط المراكز التابعة لها والتحقق من مدى التزام كل منهم بالمخطط لهم مقدماً والمحدد في الموازنات التخطيطية بالمسئوليات.

٢-٢-١-٢ مقومات الرقابة الداخلية

يقصد بالمقومات الرئيسية في أي نظام للرقابة، مجموعة القواعد العامة التي ينبغي توافرها كحد أدنى لقيام نظام سليم فعال للرقابة، وقد حدد معيار التدقيق الدولي رقم (٣١٥) هذه المقومات على النحو الآتي :

- البيئة الرقابية : البيئة الرقابية تحدد الإطار العام للمنشأة ولمكونات الرقابة الأخرى وتتضمن وظائف الإدارة والمسؤولين عن التحكم المؤسسي بالإضافة إلى اتجاهاتهم ومواقفهم وتصرفاتهم حيال الرقابة الداخلية للمنشأة ،وعوامل القطاع ذات العلاقة .
- الإجراءات الرقابية : وتشتمل على مجموعة من الإجراءات الرقابية التي تساعد في تحقيق فاعلية بقية مكونات الرقابة مثل مراجعة وتقييم الأداء و معالجة البيانات وإجراءات الرقابة المادية وفصل المهام والتفويض .
- تقييم المخاطر : وهو نشاط تقييمي تقوم به الإدارة لتحديد وتحليل المخاطر ذات الصلة بأعداد البيانات المالية بما يتفق مع المعايير المحاسبية .
- نظام المعلومات والتوصيل : ويشمل كافة نظم المعلومات وخاصة النظام المحاسبي .

- الاشراف والتوجيه : ويشمل الاجراءات اللازمة لمتابعة تطبيق مختلف الجوانب الرقابية للتحقق انها تعمل حسب ما خطط لها .

هذا وقد حدد مجمع المحاسبين الأمريكي المقومات الرئيسة الواجب توافرها في أي نظام الداخلية فيما يلي:(^١)

- خطة تنظيمية توفر تقسيماً سليماً للمسؤوليات الوظيفية وتحديدًا واضحاً للمسؤوليات في حدود هذا التقسيم.
- نظام محاسبي سليم يكفل تحقيق الرقابة على الأصول والإيرادات والنفقات.
- إتباع أساليب سليمة للعمل في كل إدارة، يكفل الخطوات اللازمة لاعتماد العمليات ذات القيم المالية والمحافظة على الأصول والتأكد من سلامة هذه العمليات.
- أن يتوفر لدى المؤسسة مجموعة من العاملين تتناسب كفاءتهم مع المسؤوليات الملقاة عليهم.
- خطة تنظيمية يراعى فيها تسلسل الاختصاصات وتحديد المسؤوليات والواجبات بدقة ووضوح.
- برنامج مرسوم بضمن حسن اختيار الموظفين وكفاية تدريبهم.
- نظام محاسبي سليم يستند على أسس متناسقة ومتكاملة مع الدفاتر والسجلات والمستندات لجمع وتبويب البيانات بدقة وسهولة.
- تدقيق دقيق للعمليات قبل وبعد التنفيذ للتأكد من جديتها.
- نظام دقيق لعرض النتائج في صور تقارير وجدول احصائية.
- مجموعة من وسائل الضبط الداخلي للمحافظة على ممتلكات المؤسسة وحماية أموالها.
- مجموعة من الوسائل المحاسبية الآلية وغيرها لضبط الحسابات وضمان توازنها.

٣-١-٢ : أخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني .

تعتبر قواعد وآداب السلوك المهني مجموعة من المبادئ والقيم الأخلاقية الملزمة لجميع الفئات والأفراد المتفاعلين في المجتمع من خلال أدائهم لواجباتهم ومسؤولياتهم المنوطة بهم. إذ أن انعدام القيم والأخلاق سيؤدي إلى دمار المجتمعات، من خلال انتشار آفة الغش والخداع

(^١) مسعد والخطيب، "دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات"، مرجع سابق، ص ١٩٧.

والخيانة وانعدام الثقة، واستئثار المصلحة الشخصية على مصالح الآخرين في المجتمع. أهمية القيم الأخلاقية والآداب المهنية فقد دأبت الجهات المنظمة لمزاولة مختلف أنواع المهن على سن أو تشريع قواعد ومبادئ للسلوك المهني حتى تحقق درجة مناسبة من ضبط السلوك المهني وتمكين من يقومون بأداء الخدمات المهنية من القيام بمهامهم على أحسن وجه وخدمة المستفيدين من المهنة بإخلاص وموضوعية وأمانة ، وعادة ما تشمل هذه القواعد المصادقية والأمانة والاستقامة والولاء والاحترام والشعور بالمسؤولية والحرص على منفعة الآخرين والحذر والعدالة والانصياع للقوانين والتشريعات.(١)

وتتلخص مهمة الاتحاد الدولي للمحاسبين، كما هي مبيّنة في نظامه الداخلي، في "أن تخدم المصلحة العامة، وان تستمر في تعزيز مهنة المحاسبة عالمياً والمساهمة في تطوير دولية قوية من خلال تحديد وتشجيع الالتزام بمعايير مهنية عالية المستوى، مما يعزز التقارب الدولي لهذه المعايير والتحدث بحرية حول قضايا المصلحة العامة حيث تكون الخبرة في أكثر ارتباطاً . مما أدى بمجلس الإتحاد الدولي للمحاسبين بتشكيل مجلس معايير السلوك الاخلاقي الدولية للمحاسبين لوضع واصدار معايير تختص بالسلوك والمعايير الأخلاقية.(٢)

٢-١-٣-١ الأخلاقيات المهنية:

اي مهنة يجب ان يكون لها قواعد ومبادئ سلوكية تحكم تصرفات اصحابها نحو المجتمع يتواجدون به والبيئة التي يعملون بها ، لذلك فقواعد السلوك المهني والتي صدرت عن مجمع المحاسبين القانونيين الامريكي تعتبر الارشاد الذي يجب ان يلتزم مدقق الحسابات به . وقواعد

(١) الذنبيات، "تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية"، مرجع سابق ، ص ١٠٩ .
(٢) الاتحاد الدولي للمحاسبين، دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، إصدار، ٢٠١٠، ص ٧ .

السلوك المهني تاخذ متطلبات المجمع والواجبات الاخلاقية وتأثير عمل المدقق على الاخرين(١).

وتعرف الاخلاقيات بوجه عام بانها مجموعة من المبادئ او القيم ، ويمتلك كل منا مجموعة القيم التي قد يعلنها او لا يعلنها ، وعرف كل من الفلاسفة ورجال الدين واخرين مجموعة او المبادئ الاخلاقية ، وتتمثل امثلة هذه المبادئ او القيم في القوانين ، قواعد تنظيمية ، مواظ دينية ، موثيق العمل للجماعات المهنية مثل المحاسبين ، وموآثيق السلوك في المنظمات المختلفة(٢).

لذلك كان المدقق بحاجة ماسة إلى دليل يحدد فيه المبادئ والقيم الأخلاقية، وبشكل أخص عندما يواجه المدقق أو المحاسب معضلة أخلاقية، يكون فيه أمام موقف به نوع من تضارب المصالح، وبالتالي فهو بحاجة إلى اختيار البديل الذي ليس فيه تحيز لجهة على حساب أخرى. وقد قام المجمع الأمريكي للمحاسبين منذ السبعينات بتطوير آداب وأخلاقيات المهنة حتى يتلائم المتغيرات الدائمة في مهنة تدقيق الحسابات، في صورة مفاهيم فلسفية، مركزاً بتوضيح مدى أهمية هذه المفاهيم لمهنة التدقيق، وقد دعت لجنة إعادة صياغة دليل آداب وسلوك المهنة، المدقق القانوني إلى تحقيق خمسة أهداف أخلاقية تمثل آداب وسلوك مهنية وهي كما يلي:(٣)

- الإستقلالية ورفي الخلق والموضوعية وضرورة تمسك المدقق بهذه القيم.
- القدرة والمعايير الفنية .
- المسؤوليات تجاه العملاء .
- المسؤوليات تجاه الزملاء من مزاولي المهنة .
- المسؤوليات والاعمال الاخرى .

(١) غسان المطارنه ، "تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية" ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، ٢٠٠٦ ، ص ٥٥ .

(٢) الفين اربنز، جيمس لوبك، "المراجعة مدخل متكامل" ، ترجمة أحمد حجاج ومحمد الديسبي، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية، ٢٠٠٩، ص ١٠٢ .

(٣) محمد سمير الصبان وعبدالوهاب نصر علي، "المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقاً للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠٠٢، ص ص ١٤٢-١٤٥ .

ومن أجل تشجيع المدققين على الالتزام بقواعد السلوك المهني ورفع مستوى أدائهم إلى أعلى المستويات فقد اتخذت الجمعيات المهنية المهتمة بسلوك المدققين أساليب متنوعة تساعد في تحسين مستوى السلوك المهني للمدقق وهي كما يلي^(١):

١. وضع معايير شخصية، حيث تتطلب هذه المعايير أن يكون المدقق على قدر معقول من التأهيل العلمي والعملية وأن يتمتع بالاستقلالية الذهنية والظاهرية وأن يقوم ببذل العناية المهنية المعقولة.
٢. تحديد المعايير المتعلقة بالتخطيط والإشراف ودراسة وفهم وتقويم الرقابة الداخلية وجمع الأدلة الكافية والمناسبة التي تمكنه من الخروج بالنتيجة المناسبة عن البيانات المالية المدققة.
٣. تحديد المعايير الخاصة بإعداد وتنظيم تقرير مدقق الحسابات.
٤. استمرارية للتعلم والتدريب والإطلاع على المستجدات في مجال المهنة.
٥. وضع معايير الرقابة على جودة أعمال التدقيق.
٦. فتح المجال أمام مراجعة زملاء المهنة لأعمال المدققين.
٧. تحديد الامتحانات المهنية اللازمة اجتيازها لمن يرغب بممارسة المهنة.
٨. إصدار دليل خاص بالسلوك المهني.

(١) الذنبيات، "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية"، مرجع سابق، ص ١١٠.

٢-٣-١-٢ مبادئ وقواعد السلوك المهني

يواجه مدققو الحسابات والمحاسبين ورجال الأعمال كثيراً من الأزمات الأخلاقية أثناء قيامهم بأعمالهم، فعندما يُهدد العميل مدقق الحسابات بأنه سوف يستبدله بمدقق جديد إذا لم يتم تقرير نظيف، يواجه المدقق حينئذ أزمة أخلاقية فيما إذا كان يجب عليه إصدار تقرير نظيف لا. وبشكل مشابه إذا قام مدقق الحسابات بمواجهة مدير المبيعات الذي بالغ وبصورة مادية في قيمة الإيراد السنوي للشركة من أجل الحصول على علاوة يطمح إليها، عندها ستظهر أيضاً أزمة أخلاقية صعبة. (١)

لذلك ونظراً للتباين في المواقف الأخلاقية بين مجتمع وآخر هذا الأمر الذي لا مفر منه، ومع عمومية المبادئ الأخلاقية وقوة نظام الإعلام المعاصر، وتشابك المصالح الإقتصادية على الصعيد الدولي، كان لا بد من المجمعات المهنية المنظمة للمهنة وضع مجموعة من المبادئ والقواعد التي تحكم السلوك وتشمل ما يلي: (٢)

- **الاستقامة:** يفرض مبدأ النزاهة التزاماً على كافة المحاسبين المهنيين بأن يتصفوا بالاستقامة والأمانة وان يكونوا مخلصين أثناء تأدية مهمتهم المكلفين بها .

- **الموضوعية والاستقلال:** يجب أن يكون المحاسب القانوني عادلاً وموضوعياً، بحيث لا يسمح لأي تأثير خارجي أن يغير من طبيعة ما يقوم به، ومن ثم يؤثر على موضوعية عمله. كما ينبغي على المحاسب المهني عدم تقديم الخدمة المهنية إذا كانت العلاقة أو الظرف متحيزاً أو تؤثر بشكل مفرط على استقلالية المحاسب فيما يتعلق بتلك الخدمة.

- **الكفاءة والعناية المهنية:** ينبغي على المحاسب القانوني أن يحافظ على المعرفة والمهارات المهنية بالمستوى المطلوب لضمان ان يستلم العميل خدمات مهنية كفؤة مبنية على التطورات المالية في الممارسات والتشريعات والاساليب وان يؤدي مهامه بكل اجتهاد وعناية وفقاً للمعايير الفنية والمهنية المعمول بها .

- **السلوك المهني:** يجب على المحاسب القانوني أن يسلك ويتبع الأسلوب اللائق الذي يتوافق وينسجم مع السمعة الجيدة التي تتمتع بها مهمة تدقيق الحسابات. وعلى المحاسب أن يلتزم بالسلوك المهني استجابة للمتطلبات المهنية الصادرة عن الجهات ذات العلاقة بالمهنة ، وأن

(١) كراجه، " مدى تقيد مدققي الحسابات الخارجيين بقواعد السلوك المهني في الأردن "، مرجع سابق.
(٢) الاتحاد الدولي للمحاسبين، دليل قواعد السلوك الاخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الاخلاقي الدولية للمحاسبين، الجزء أ ٢٠١٠، ص ١٥ .

يتمتع عن أي عمل أو سلوك يسيء للمهنة والعاملين فيها، وذلك يشمل الإعلان الذي يؤدي إلى^(١):

- استخدام الوسائل التي تسيء إلى المهنة وسمعتها.
 - المبالغة في تركية الخدمات التي يقدمها.
 - استخدام الأساليب التي تسيء إلى سمعة المحاسبين الآخرين.
- السرية: يجب على المدقق ان يحافظ على سرية المعلومات التي اطلع عليها بحكم عمله وان لا يكشف عن هذه المعلومات لاي طرف بدون تفويض وان لا يستخدم هذه المعلومات لتحقيق مصالح شخصية له او لاي طرف اخر .
- ويمكن للمدقق الكشف عن المعلومات السرية في بغض الحالات التي تشمل :
١. اذا كان الكشف عن هذه المعلومات مسموح به قانونيا وبموافقة العميل .
 ٢. اذا كان الكشف مطلوباً وفقاً للقانون وذلك يشمل :
- كأدلة في المنازعات القضائية .
 - في التقارير المقدمة للجهات ذات العلاقة في حالة المخالفات القانونية .
- ويجب على المحاسب القانوني الالتزام بمبدأ السرية حتى بعد انتهاء عمله وعلاقته مع العميل
- الأعمال المتعارضة^(٢)** : لا يجوز لمدقق الحسابات أن يجمع بين مهنة تدقيق الحسابات وأي عمل آخر أو مهنة أخرى، قد تؤدي إلى خلق تضارب في المصالح عند تأدية المحاسب المهنة.
- المسؤولية تجاه العملاء^(٣)** : تتضمن مسؤولية المدقق وفقاً لقواعد اداب وسلوك المهنة مجموعة من المسؤوليات تجاه عملائه:
- المحافظة على سرية البيانات : يجب على مدقق الحسابات ان يحافظ على البيانات والمعلومات التي يحصل عليها من خلال عملية التدقيق في منشأة العميل .
 - الاتعاب المشروطة : ان لا يتم التعاقد بين المدقق والعميل على عدم دفع الاتعاب اذا لم يتوصل الى نتائج متفق عليها مع العميل .

(١) الذنبيات ، " تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية"، مرجع سابق، ص ١١٢

(٢) مسعد والخطيب، "دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات"، مرجع سابق، ص ١١٠.

(٣) المطارنة، "تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية"، مرجع سابق، ص ٥٦.

المسؤولية تجاه الزملاء (١):

تتضمن مسؤولية المدقق تجاه زملائه ما يلي :

- عدم قيام المدقق بقبول تقديم خدمة لاحد العملاء يحصل عليها حالياً من زميل اخر له.
- حماية المدقق من قبول التعيين في ظروف لا يعرف فيها كل الحقائق ذات الصلة
- حماية مصالح المدقق الزميل عندما يكون التغيير المقترح ناجم عن التدخل او محاولة التدخل في واجبات المدقق .
- عدم قيام المدقق بتقديم العروض لموظفي مكتب زميل اخر له حتى يقوم بتعيينهم في مكتبه الا بعد ان يخبر زميله اولا .

مما سبق يرى الباحث بأن الجهات والهيئات في معظم دول العالم من خلال المجمعات المهنية والمنظمات المتخصصة في مجال تدقيق الحسابات سعت الى الارتقاء وتطوير المهنة لما لذلك من تأثير على كافة القطاعات المالية والاقتصادية وزيادة الثقة في الحسابات المدققة من محاسبين قانونيين من قبل الاطراف المستفيدة من هذه الحسابات .

٢-١-٣-٣ أنواع قواعد السلوك المهني:

الباحث في قواعد وأنواع السلوك المهني سوف يجد عدة أنواع تبعاً للعديد من المتغيرات، يلي أهم هذه الأنواع: (٢)

أولاً: من حيث السلطة الواضعة لهذه القواعد: ويمكن أن نجد نوعين متباينين هما:

- أ- قواعد قانونية: ويقصد بذلك القواعد التي يضعها المشرع، والمبديء التي تنص عليها القوانين المنظمة للمهنة، أو التي تحكم الرقابة الخارجية على حسابات الشركات.
 - ب- قواعد تنظيمية: ويقصد بها تلك المبادئ والأحكام التي تصدرها المنظمات المهنية من نقابات ومعاهد وجمعيات لحث أعضائها على التمسك بأداب وقواعد سلوك المهنة.
- ثانياً: من حيث صدورها ووسائل اثباتها: وهنا يمكن أن نبين نوعين من قواعد وآداب السلوك المهني وهما كما يلي:

(١) المطارنة، "تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية"، مرجع سابق ص ٥٧ .
(٢) عبدالله ، "علم تدقيق الحسابات- الناحية النظرية والعملية"، مرجع سابق ، ص ٧٤.

- أ- قواعد مكتوبة: وهي المثبتة كتابة سواء كانت الوثيقة مكتوبة صادرة عن سلطة تشريعية أو سلطة تنفيذية في الدولة المعنية، أو إذا كانت نشرات من المنظمة المهنية.
- ب- قواعد عرفية: ويقصد بها تلك القواعد والمبادئ المتعارف عليها من قبل المدققون والمحاسبون ويلتزمون باتباعها، والتمسك بها واحترامها، ويعتبرونها دستوراً أخلاقياً من الآداب والتقاليد التي يجب أن يعمل كل الممارسين للمهنة على الإبقاء عليها دون حاجة إلى إصدارها في وثيقة كتابية.

٢-١-٣-٤ قواعد السلوك المهني لتدقيق الحسابات في الأردن :

اهتم المشرع الأردني بقواعد سلوك مهنة تدقيق الحسابات ونصت عليها العديد من مواد قانون الشركات، بالإضافة إلى جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، إذ جاء في نص المادة (٣٢) من نظام الجمعية رقم (٤٢) على مايلي:^(١)

- ممارسة المهنة بطريقة تؤدي إلى زيادة فاعليتها والرفع من شأنها، لتحقيق مصلحة العلم والصالح العام.
- ممارسة المهنة في نطاق القوانين والأنظمة المعمول بها، بشكل يضمن الحفاظ على كرامتها، والامتناع عن القيام بأي عمل لا يقتنع فيه مهنياً أو قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالغير.
- ضرورة إبراز دور مهنة تدقيق الحسابات والمحافظة على الأموال العامة والخاصة، ودورها في تنمية النشاطات.
- الإعلان عن النشاط المهني في الحدود المتعارف عليها، وتجنب الدعاية التي قد تسيء للمهنة أو قد تضر بالغير.
- الامتناع عن دفع عمولات أو جزء من الأتعاب، بهدف الحصول على أي تكليف.
- الإفصاح على أعمال التدقيق بنفسه، وعدم توكيل الغير.
- التأكد من أن البيانات الحسابية والإيضاحات المرفقة بها تظهر بصورة عادلة للوضع المالي للمنشأة، ويجب توضيح ذلك في تقرير تدقيق الحسابات الذي يجب أن يحتوي على فقرتين ، الأولى اسس الفحص والثانية إبداء الرأي.

(١) مسعد و الخطيب ، "دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات"، مرجع سابق، ص ص ١١١-١١٣.

- التصرف باستقلالية والمحافظة على الحياة عند قيام المدقق بواجباته أو عند إبداء رأيه المهني، وعدم السماح بظهور اسمه على بيان حسابي يظهره كمدقق لأي منشأة إلا في حالات معينة.
 - على المدقق عند إعداد بيانات مالية غير مدققة من قبل أن يبين في مكان بارز من كل صفحة بأن هذه البيانات لم تراجع من قبله.
 - القيام بالواجبات المهنية بعناية والحصول على المعلومات الكافية التي يمكن فيها أن يستند إليها في إبداء الرأي، مع ضرورة توضيح المخالفات المرتكبة وأثرها المادي.
 - حفظ المستندات وأوراق العمل بالشكل المناسب وبالدرجة التي توضح قيامه بواجباته. وما هي الأسس المتوفرة التي استند عليها في إبداء رأيه النفي المحايد.
- كما نصت المادة (١٩٧) من قانون الشركات على أنه: " لا يجوز لمدقق الحسابات أن يشترك في تأسيس الشركة المساهمة العامة التي يدقق حساباتها أو أن يكون عضواً في مجلس إدارتها أو الاشتغال بصفة دائمة في أي عمل فني أو إداري، ولا يجوز أن يكون شريكاً لأي عضو من أعضاء مجلس إدارتها، أو أن يكون موظفاً لديه وذلك تحت بطلان أي إجراء أو تصرفات يقع بصورة تخالف أحكام المادة".^(١)
- وكذلك شددت المادة (٢٠٢) كذلك على مبدأ السرية المهنية إذ نصت المادة على أنه: " مع مراعاة عدم الإخلال بالتزامات مدقق الحسابات الأساسية لا يجوز له أن يذيع للمساهمين في مقر اجتماع الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة أو في غيره من الأمكنة والأوقات أو إلى غير المساهمين ما وقف عليه من أسرار الشركة بسبب قيامه بعمله لديها، وإلا وجب عزله ومطالبته بالتعويض".
- في حين نصت المادة (٢٠٣) على: " يحظر على مدقق الحسابات وعلى موظفيه المضاربة باسم الشركة التي يدقق حساباتها سواء أجرى هذا التعامل بالأسهم بصورة مباشرة أم غير مباشرة وذلك تحت طائلة عزلة من العمل في تدقيق حسابات الشركة وتضمينه التعويض عن أي ضرر ترتب على مخالفته لأحكام هذه المادة".

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، قانون الشركات ، مرجع سابق .

٢-١-٣-٥ التهديدات للالتزام بالسلوكيات الاخلاقية (١)

- يمكن ان تؤدي الظروف التي يعمل المحاسبون المهنيون في ظلها الى نشوء تهديدات محددة للالتزام بالمبادئ الاساسية وقواعد السلوك المهني وتتضمن التهديدات بشكل عام ما يلي :
١. تهديدات المصلحة الشخصية : التي من الممكن ان تحصل نتيجة المصالح المالية او الاخرى للمحاسب القانوني او اي احد من افراد عائلته .
 ٢. تهديدات المراجعة الذاتية : التي من الممكن ان تحدث نتيجة وجود حكم سابق بحاجة الى اعادة تقييم من قبل المدقق المسؤول عن الحكم .
 ٣. تهديدات التأييد : وذلك عندما يقوم المحاسب بالترويج لموقف او رأي الى درجة يمكن ان تمس الموضوعية اللاحقة .
 ٤. تهديدات التآلف : والتي من الممكن ان تحدث عندما يصبح المحاسب اكثر تعاطفا تجاه مصالح الاخرين بسبب علاقة وثيقة .
 ٥. تهديدات المضايقة : والتي تحدث عندما يمنع المحاسب من العمل بموضوعية بسبب تهديدات فعلية او متوقعة .

المبحث الثاني : جودة التدقيق

٢-٢ جودة التدقيق

١-٢-٢ تعريف التدقيق

(١) احمد حلمي جمعة ،"المدخل الى التدقيق والتاكد الحديث"، الطبعة الاولى ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩ ، ص ٨٠ .

- ٢-٢-٢ أهداف التدقيق .
- ٣-٢-٢ انواع التدقيق .
- ٤-٢-٢ المقومات الرئيسية لمهنة تدقيق الحسابات .
- ٥-٢-٢ المشاكل التي تواجه مهنة التدقيق .
- ٦-٢-٢ مفهوم جودة التدقيق .
- ٧-٢-٢ اهمية جودة التدقيق .
- ٨-٢-٢ معايير التدقيق الدولية وجودة التدقيق .
- ١-٨-٢-٢ جودة التدقيق وفقا لمعيار التدقيق الدولي رقم (١) .
- ٢-٨-٢-٢ جودة التدقيق وفقا لمعيار التدقيق الدولي رقم (٢٢٠) .

٢-٢ المبحث الثاني : جود التدقيق

١-٢-٢ تعريف التدقيق :

من خلال استقراء الدراسات التي تناولت جودة المراجعة نلاحظ ان الباحثين تبنوا العديد من المداخل لتعريف جودة المراجعة ، فمنهم من ربط بين جودة التدقيق واحتمال اكتشاف القانوني للاخطاء في القوائم المالية ،ومنهم من ربط بين جودة التدقيق ومدى الالتزام بالمعايير المهنية ، في حين ربط فريق ثالث بين جودة التدقيق وتحقيق اهداف كافة الاطراف المشتركة في عملية التدقيق .(١)

ولقد عرف التدقيق على أنه : " عمل يقوم به شخص أو أشخاص للتأكد من صحة الأداء الذي تنفيذه في ضوء أسس وقواعد معينة وبشكل معين.(٢)

كما عرف على أنه : " فحص القوائم المالية، ويشتمل على بحث وتقييم تحليلي وانتقاد والإجراءات ونواحي الرقابة مع تحليل انتقادي للأدلة المستخدمة في تلخيص العمليات المختلفة للخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية للمركز المالي ونتائج العمليات خلال فترة معينة".(٣)

وقد عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين (٢٠١٠) مفهوم تدقيق رقابة الجودة للعملية " هو عملية مصممة لتوفير تقييم موضوعي قبل صدور تقرير التدقيق للأحكام الهامة التي أجراها فريق العملية والاستنتاجات التي توصل لها لوضع التقرير"(٤).

في حين عرفها عيسى (٢٠٠٨) بأنها " مدى قدرة المدقق على اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية في القوائم المالية والإعلان عنها، بالإضافة إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وحملة الأسهم، وبالتالي حماية مصالح حملة الأسهم في ظل انفصال الملكية عن الإدارة"(٥).

(١) الأهدل، " العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية" ،مرجع سابق .

(٢) مسعد والخطيب ، "دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات" ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

(٣) سامي الوقاد ولؤي وديان، "تدقيق الحسابات (١)" ، الطبعة الاولى ، دار المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠ ، ص ٢١ .

(٤) الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، ترجمة: جمعية المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، طبعة ٢٠١٠، جزء ج ، ص ١٤٤ .

(٥) سمير كامل عيسى، " أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح- مع دراسة تطبيقية" ،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، الاسكندرية، مجلد ٢ ، العدد ٤٥ ، ٢٠٠٨ ، ص ٨ .

كما عرف (Boynton et al., ٢٠٠١) التدقيق بأنه "عملية منتظمة للحصول على أدلة تتعلق بتأكيدات الإدارة عن البيانات المالية، وتقييم تلك الأدلة بصورة موضوعية من أجل التحقق من مدى مطابقة تأكيدات الإدارة للمعايير الموضوعية وتوصيل النتائج للأطراف ذات العلاقة"^(١). ويرى الباحث بان التدقيق : عملية منظمه مخططه مسبقا بهدف الحصول على ادلة وقرائن تعزز رايه الفني المحايد حول عدالة القوائم المالية .

٢-٢-٢ أهداف التدقيق :

تطورت أهداف التدقيق نتيجة تطور الأعمال في الفترة الأخيرة، وظهور العديد من الشركات الكبيرة عابرة القارات، إضافة إلى التطور اللامحدود في مجال التكنولوجيا ساهم في تطور الشركات والقطاعات الاقتصادية، الذي نتج عنه تطور التدقيق الناتج عن تطور أعمال الشركات، ويمكن تحديد أهداف التدقيق بمجموعتين أساسيتين هما تقليدية وحديثة وعلى النحو الآتي:^(٢)

الأهداف التقليدية: وهما نوعان رئيسية وثانوية :

أهداف رئيسية : التحقق من مدى صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر ومدى امكانية الاعتماد عليها، وإبداء الرأي الفني المحايد لا بد أن يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي .

أهداف ثانوية : العمل على اكتشاف ما يوجد بالدفاتر المحاسبية من أخطاء أو تجاوزات فيها، وتقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش من خلال وضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك. واعتماد الإدارة على تقرير مدقق الحسابات لرسم سياسات الشركة واتخاذ القرارات الإدارية والاستثمارية فيها. بالإضافة إلى طمأننة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ قرارات مناسبة لاستثماراتهم.

الإهداف الحديثة: شهدت الفترة الأخيرة من القرن المنصرم تطورات هامة في أهداف التدقيق وإجراءاته وبرامجه ومفاهيمه وعلى النحو الآتي:

- مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الاهداف وتحديد الانحرافات واسبابها وطرق معالجتها .

^(١) Boynton, William, C . Johnson, Raymond, N . Kell, Walter. G, "Modern Auditing", ٧th ed , John Wiley & sons, Inc, USA, ٢٠٠١.

(٢) الوقاد والوديان، "تدقيق الحسابات (١)"، مرجع سابق، ص ٢٣-٢٤.

- تقييم نتائج الاعمال وفقا للاهداف المرسومة .
- تحقيق اقصى كفاية انتاجية ممكنة عن طريق منع الاسراف في جميع نواحي النشاط .
- تحقيق اقصى قدر ممكن من الرفاهية لافراد المجتمع .

٢-٢-٣ أنواع التدقيق : (١)

يشتمل التقسيم الحديث للتدقيق على ما يلي:

أولاً: تدقيق القوائم المالية: ويمثل مصداقية البيانات في قائمة المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات وحقوق الملكية، ومدى توافقها مع المبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة. ويتعلق بالالتزام أو الإذعان: ويتعلق بالحصول على أدلة وتقييمها لتحديد مدى التزام أو اذعان بعض الأنشطة المالية والتشغيلية للقوانين والقواعد والشروط المحددة. ثالثاً: التدقيق التشغيلي: ويسمى أحياناً بالتدقيق الإداري أو تدقيق الأداء أو رقابة الأداء، وهو يتعلق بالأنشطة التشغيلية للمنشأة للحكم على مدى كفاءتها وفعاليتها ومقارنتها بالأهداف المحددة مسبقاً.

٢-٢-٤ المقومات الأساسية لمهنة تدقيق الحسابات :

يمكن حصر اهم المقومات الرئيسية التي ينبغي توافرها في مهنة تدقيق الحسابات

فيما يلي : (٢)

- ١- قدر واف من التاهيل العلمي لاعداد الممتهن وتدريبه على القيام بعمله على خير وجه بما يتناسب مع اهمية الخدمة التي سوف يؤديها .
- ٢- تهدف المهنة الى تقديم خدمة عامة للمجتمع لذلك يجب ان يكون هناك شعور بالمسؤولية الاجتماعية الملقاه على عاتق الممتهن وبقدرته على تحمل هذه المسؤولية.
- ٣- تعتمد في القيام بها على المجهود الذهني بصفة اساسية .
- ٤- تمارس قدرا من الرقابة الذاتية عن طريق المنظمات المهنية التي تكونها بين اعضائها والتي تشرف على تنظيم شؤون العمل داخليا .
- ٥- وجود مجموعة من القواعد والتقاليد تحكم السلوك المهني لاعضاء المهنة وتهدف الى رفع مستواها والمحافظة على كرامة اعضائها .

(١) الذنبيات ، " تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية" ، مرجع سابق، ص ٢٧ .

(٢) مسعد والخطيب ، "دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات" ، مرجع سابق ، ص ١١٨-١١٩ .

٦- ان تكون هنالك مجموعة من معايير الاداء المتعارف عليها تحكم اداء العمل المهني.

٢-٢-٥ المشاكل التي تواجه مهنة تدقيق الحسابات في الأردن (١) :

تعاني مهنة تدقيق الحسابات في الأردن من عدة مشاكل تم استقراؤها من خلال عدد من الدراسات والمقالات التي بحثت بهذا الموضوع، ويمكن تلخيصها كما يلي :

١. تجاوز قواعد السلوك المهني من قبل بعض المدققين.
٢. تدني الأتعاب التي يتقاضاها المدققون، حيث يحتاج قيام عملية التدقيق بصورة شفافة وعادلة جهودًا كبيرة، تحتاج إلى كفاءات بشرية ومادية، مما يتطلب أموالاً كافية.
٣. المنافسة ومحاولة الحصول على عملاء الآخرين.
٤. ضعف مناهج المحاسبة وتدقيق الحسابات في الجامعات والكليات الأردنية مما ينعكس على المعارف الفنية المتخصصة للمهنيين.
٥. النقص في التدريب المهني الكافي للمدققين بسبب عدم وجود معهد تدريبي متخصص يقوم بتنظيم ندوات ودورات تدريبية لرفع كفاءة المدققين والمحاسبين أيضاً.
٦. عدم وجود معايير قطرية تحكم مهنة التدقيق يرافقه عدم الالتزام الدقيق بمعايير التدقيق الدولية.

٢-٢-٦ مفهوم جودة التدقيق :

حظي مفهوم جودة التدقيق بأهتمام الجمعيات المهنية والباحثين، بالرغم من ذلك لم يتبلور واضح ومحدد لها، سواء في المعايير التي أصدرتها المنظمات المهنية أو في الدراسات التي أجراها الباحثون، وترجع صعوبة وضع مفهوم محدد لجودة التدقيق إلى العديد من الأسباب نذكر منها ما يلي: (٢)

- أن الخدمات على خلاف السلع المادية لا يمكن اختبارها مقدماً.
- صعوبة قياس جودة التدقيق بعد اتمام عملية التدقيق.
- عدم توفر مقاييس محددة لها.
- عدم توفر الخبرة لدى المستفيدين لهذه الخدمة.

(١) محمد حميدات، "تقييم جودة تدقيق الحسابات في الأردن والعوامل المحددة لها: دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ٢٠٠٢، ص ٢٧.

(٢) الأهدل، "العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية"، دراسة نظرية -ميدانية، مرجع سابق، ص ٣.

ويرى بعض الباحثين أن كل طرف من الأطراف المعنية بعملية التدقيق لديه منظور مختلف عن جودة التدقيق، فمستخدموا البيانات المالية مثلاً يدركون جودة التدقيق بشكل مختلف عما تدركه الإدارة المسؤولة عن استخدام القوائم المالية، كما أن أعضاء مكتب التدقيق من المحتمل أن ينظروا إلى جودة التدقيق بأسلوب مختلف عما تراه الإدارة، وكذلك المدققين فإنهم ينظرون إلى جودة التدقيق بنظرة مختلفة عن مكتب التدقيق، ومع ذلك فإن جميع الأطراف سابقة الذكر لها الرغبة في بلوغ مستوى تدقيق عالي الجودة .

وبعيداً عن اعتبار أن مفهوم جودة التدقيق هو خلو القوائم المالية من الأخطاء والتحريفات والذي يعتبر التعريف التقليدي لجودة التدقيق .

ويرى الباحث أن جودة التدقيق تعني : التزام مدقق الحسابات بالمعايير والتشريعات المهنية وقواعد وأخلاقيات السلوك المهني .

٧-٢-٢ أهمية جودة التدقيق :

واجهت مهنة التدقيق ضغوطاً متزايدة وانتقادات مستمرة في السنوات الأخيرة، بسبب وجود حالات غش وتحريف جوهرية في القوائم المالية، وتزايد الدعاوى القضائية المرفوعة ضد المدققين، وخصوصاً بعد تعرض العديد من الشركات الأمريكية الكبيرة للفشل بالرغم من خضوع قوائمها المالية للتدقيق من أكبر مكاتب تدقيق^(١).

وللتغلب على تلك الضغوط يجب الاهتمام بجودة التدقيق، والتي تمثل مطلباً ضرورياً لكافة أطراف عملية التدقيق تجلت أهمية جودة التدقيق من خلال المجالات التالية:

- التأكيد على الإلتزام بالمعايير المهنية.
- العمل على تضيق فجوة التوقعات في المراجعة.
- مدى إمكانية اكتشاف المخالفات والأخطاء الموجودة في القوائم المالية وطرق
- تخفيفها صراعات الوكالة.
- نشر مفهوم حوكمة المنظمات.
- أداة تنافسية جيدة.
- زيادة الثقة في تقرير المدقق ومصادقية القوائم المالية.

(١) الأهدل، "العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية"، دراسة نظرية ميدانية، مرجع سابق ، ص ٥.

٢-٢-٨ معايير التدقيق الدولية وجودة التدقيق

في شهر يونيو ١٩٩٤م أجرى الاتحاد الدولي للمحاسبين بعض التعديلات على معيار التدقيق الدولي رقم (٧) ليحل محله المعيار رقم (٢٢٠) "رقابة الجودة لأعمال التدقيق" Quality Control for Audit Work حيث أعاد تصنيف وتسمية بعض ضوابط رقابة الجودة دون أن يغير في المفهوم أو المحتوى (السياسات والإجراءات)، وأصبحت ضوابط الجودة تشمل الآتي :

- ١- المتطلبات المهنية
- ٢- المهارات
- ٣- توزيع المهام
- ٤- الإشراف
- ٥- التشاور
- ٦- قبول العميل والمحافظة عليه.
- ٧- المراقبة

واخيراً تم إصدار المعيار الدولي رقم (١) والذي أصبح نافذاً اعتباراً من ١٥ كانون الأول لسنة ٢٠٠٩ تحت اسم "رقابة الجودة للشركات التي تؤدي عمليات تدقيق ومراجعة للبيانات المالية وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة".

وفيما يلي ملخص لأهم النقاط التي أشار إليها المعيارين اعلاه فيما يتعلق بجودة التدقيق . هذا وقد تم قياس المتغير التابع (جودة التدقيق) من خلال سياسات وإجراءات رقابة الجودة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية رقم (١) و (٢٢٠) الصادرين من الاتحاد الدولي للمحاسبين .

٢-٢-٨-١ جودة التدقيق وفقاً للمعيار الدولي

رقم (١) الصادر من الاتحاد الدولي للمحاسبين "رقابة الجودة للشركات التي تؤدي عمليات تدقيق ومراجعة للبيانات المالية وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة" : سيتم التطرق لأهم النقاط التي أشار إليها هذا المعيار فيما يتعلق بالاجراءات والسياسات والضوابط بالتفصيل^(١):

(١)الاتحاد الدولي للمحاسبين، "إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة"، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٩، عمان، ص ص ٤٣-٧٦.

١- المتطلبات :

ينبغي ان يمتلك موظفوا الشركة المسؤولين عن وضع نظام الرقابة على الجودة فهما لنص هذا المعيار كاملا .

وينبغي ان توثق الشركة سياساتها واجراءاتها وتبلغها الى موظفي الشركة .

٢- نطاق المعيار :

يتناول المعيار مسؤوليات الشركة المتعلقة بنظام رقابة الجودة لديها على عمليات تدقيق ومراجعة البيانات المالية وعمليات التاكيد الاخرى والخدمات ذات العلاقة ، هذا ويتكون نظام رقابة الجودة من سياسات مصممة لتحقيق الهدف من من وضعه والمتمثل بالاتي :

- امتثال الشركة وموظفيها للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها
- ان تكون التقارير الصادرة عن الشركة او شركاء العملية ملائمة في الظروف .

٣- سلطة المعيار :

ينطبق هذا المعيار على كافة شركات المحاسبين المهنيين فيما يتعلق بعمليات التدقيق ومراجعة البيانات المالية .

ويقوم المعيار بمساعدة الشركة فيما يلي :

- فهم الامور التي تحتاج الشركة الى انجازها .
- تحديد ما اذا كانت الشركة بحاجة الى القيام بامور اخرى ام لا من اجل تحقيق الهدف

٤- مسؤوليات القيادة :

ينبغي ان تضع الشركة سياسات واجراءات مصممة لتعزيز وجود ثقافة داخلية تقر بان الجودة عنصر اساسي في اداء العمليات .

وان من يملك القرار والمسؤولية التشغيلية لنظام رقابة الجودة يمتلك الخبرة والمقدرة الكافية والمناسبة والسلطة اللازمة لتحمل تلك المسؤولية .

٥- متطلبات السلوك الاخلاقي :

ينبغي ان تضع الشركة سياسات واجراءات مصممة لتزودها بتاكيد معقول حول امتثال الشركة وموظفيها لمتطلبات السلوك الاخلاقي ذات العلاقة .

هذا وقد حددت قواعد الاتحاد الدولي للمحاسبين المبادئ الأساسية للسلوك الاخلاقي المهني والتي تتضمن ما يلي :

- النزاهة .
- الموضوعية .
- الكفاءة المهنية والعناية الواجبة .
- السرية .
- السلوك المهني .

ويتم تعزيز هذه المبادئ بشكل خاص من خلال :

- قيادة الشركة .
- التعليم والتدريب .
- المراقبة .
- التعامل مع عدم الامتثال .

٦- الاستقلالية :

ينبغي ان تضع الشركة سياسات واجراءات مصممة لتزويدها بتأكيد معقول حول قيام الشركة وموظفيها وحيث يكون ممكنا الاشخاص الاخرين الخاضعين لمتطلبات الاستقلالية بالتقيد بالاستقلالية حيث تقتضي متطلبات السلوك الاخلاقي ذات العلاقة ذلك .

هذا وتمكن هذه السياسات والاجراءات الشركة من القيام بمايلي (١)

- الابلاغ عن متطلبات الاستقلالية الى موظفيها والاشخاص الاخرين الخاضعين لهذه المتطلبات ان امكن .

- تحديد وتقييم الظروف والعلاقات التي تخلق تهديدات على الاستقلالية .

وينبغي ان تضع الشركة سياسات واجراءات تزودها بتأكيد معقول على انها على علم بالمخالفات لمتطلبات الاستقلالية ، ويجب ان تشمل السياسات والاجراءات على متطلبات

من اجل :

- ان يقوم الموظفين باشعار الشركة فورا بالمخالفات التي يعلمون بها .

(١)الاتحاد الدولي للمحاسبين، "إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات

المهنة"، مرجع سابق .

- ان تقوم الشركة بالابلاغ فورا عن المخالفات المحددة لهذه السياسات والاجراءات الى شريك العملية والموظفين الاخرين وذوي العلاقة .
- الابلاغ الفوري الى الشركة نفسها اذا اقتضت الضرورة .

٧- قبول والاستمرار مع العملاء :

- ينبغي ان تضع الشركة سياسات واجراءات لقبول واستمرار العلاقات مع العملاء مصممة لتزويدها بتأكيد معقول على انها ستنفذ او تستمر في علاقات وعمليات فقط عندما تكون الشركة: مؤهلة لاداء العملية وتمتلك القدرة بما في ذلك الوقت والموارد .
- قدرة على الامتثال لمتطلبات السلوك الاخلاقي .
 - ان تكون اخذت بعين الاعتبار نزاهة العميل ولا تملك معلومات قد تقودها الى الاستنتاج بان العميل يفتقر الى النزاهة .

٨- الموارد البشرية :

- ينبغي على الشركة ان تضع سياسات واجراءات مصممة لتزويدها بتأكيد معقول على انها تمتلك عددا كافيا من الموظفين يتمتعون بالكفاءة والقدرات والالتزام بالمبادئ الاخلاقية .

كما ينبغي عليها ان تضع سياسات واجراءات لتعيين موظفين مناسبين يتمتعون بالكفاءة والقدرات اللازمة من اجل: (١)

- اداء العمليات وفقا للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية .
 - تمكين الشركة او شركاء العملية من اصدار تقارير مناسبة .
- هذا ويمكن تنمية الكفاءة بطرق متعددة منها :
- التعليم المهني .
 - التطور المهني المستمر .
 - الخبرة العملية .
 - التدريب على ايدي كادر عمل اكثر خبرة .

(١)الاتحاد الدولي للمحاسبين، "إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنة"، مرجع سابق .

٩- اداء العملية :

ينبغي ان تمتلك الشركة سياسات واجراءات مصممة لتزودها بتاكيد معقول على ان العمليات مؤداة وفقا للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها وينبغي ان تتضمن هذه الاجراءات والسياسات ما يلي :

- المسائل المتعلقة بتعزيز الاتساق في جودة اداء العملية .
- مسؤوليات الاشراف .
- مسؤوليات المراجعة .

١٠- مراجعة رقابة الجودة :

ينبغي ان تمتلك الشركة سياسات واجراءات تقتضي اجراء مراجعة لرقابة جودة العملية توفر تقييما موضوعيا للاحكام الهامة التي يصدرها فريق العملية والاستنتاجات التي يتوصل اليها لدى صياغة التقرير .
وينبغي على الشركة ان تضع سياسات واجراءات تحدد طبيعة وتوقيت ونطاق مراجعة رقابة الجودة لعملية معينة .
كما ينبغي عليها ان تضع سياسات واجراءات مصممة لتحافظ على موضوعية مراجع رقابة الجودة واستبداله عندما تضعف قدرة المراجع على اداء مراجعة موضوعية .

١١- الوثائق الخاصة بمراجعة رقابة الجودة والسرية والحفظ المامون (١)

ينبغي ان تمتلك الشركة سياسات واجراءات فيما يخص توثيق عمليات رقابة الجودة والحفاظ على سرية والحفظ المامون ونزاهة وثائق العملية وامكانية الوصول اليها واسترجاعها والاحتفاظ بها لفترة من الزمن تكفي لتحقيق احتياجات الشركة ،او وفقا لما يقتضيه القانون او النظام .

١٢- المراقبة والتقييم والابلاغ عن حالات القصور :

(١)الاتحاد الدولي للمحاسبين، "إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنة"، مرجع سابق .

ينبغي ان تضع الشركة عملية مراقبة مصممة لتزودها بتاكد معقول على ان السياسات والاجراءات المتعلقة بنظام رقابة الجودة مناسبة وملائمة وتعمل بفعالية .
كما ينبغي عليها ان تقيم حالات القصور التي تمت ملاحظتها نتيجة لعملية المراقبة وعليها ان تبلغ الشركاء في العملية وذوو العلاقة عن حالات القصور التي تمت ملاحظتها .

١٣- الشكاوي والادعاءات :

ينبغي ان تمتلك الشركة سياسات واجراءات مصممة لتزودها بتاكد معقول على انها تتعامل بالشكل الملائم مع كل مما يلي :

- الشكاوي والادعاءات بان العمل المؤدى من قبل الشركة لا يمتثل للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية .
- الادعاءات بعدم الامتثال لنظام رقابة الجودة في الشركة .

كما ينبغي عليها كذلك ان تضع سياسات واجراءات تقتضي توثيق الشكاوي والادعاءات واجراءات الاستجابة لها .

٢-٨-٢-٢ جودة التدقيق وفقاً للمعيار الدولي رقم (٢٢٠) الصادر من الاتحاد الدولي للمحاسبين "رقابة الجودة لتدقيق البيانات المالية" :
سيتم التطرق لاهم النقاط التي اشار اليها هذا المعيار فيما يتعلق بالاجراءات والسياسات والضوابط بالتفصيل^(١):

١- نطاق المعيار :

يعنى هذا المعيار بالمسؤوليات المحددة للمدقق فيما يتعلق باجراءات رقابة الجودة لعملية تدقيق البيانات المالية كما يتناول عند الاقتضاء مسؤوليات مراجع رقابة جودة العمليات .
كما يركز هذا المعيار بشكل اساسي على اعتبار ان المؤسسة خاضعة للمعيار الدولي لرقابة الجودة رقم (١) او المتطلبات الوطنية .

٢- الهدف :

(١) الاتحاد الدولي للمحاسبين، "إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنة"، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٩، عمان، ص ص ١٣١-١٤٨ .

ان هدف المدقق هو تطبيق اجراءات رقابة الجودة في مرحلة العملية التي تقدم للمدقق ضمانا معقولا بان :

- عملية التدقيق تمتثل للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة .
- ان تقرير المدقق الصادر ملائم حسب الظروف .

٣- المتطلبات الاخلاقية :

خلال عملية التدقيق ينبغي ان يظل الشريك في العملية في حالة تاهب من خلال الملاحظة وطرح الاسئلة عند اللزوم لاي دليل يشير الى عدم امتثال اعضاء فريق العملية للمتطلبات الاخلاقية ذات العلاقة .

٤- مسؤوليات القيادة والاستقلالية :

يتحمل الشريك في العملية مسؤولية الجودة الشاملة لكل عملية تدقيق عين ذلك الشريك لاجلها كما يتوصل الشريك في العملية الى استنتاج حول الامتثال للمتطلبات الاخلاقية حيث ينبغي على الشريك في العملية :

- الحصول على معلومات ذات علاقة من المؤسسة ومن الشركات ضمن المجموعة لتحديد وتقييم الظروف والشراكات التي تشكل تهديدا للاستقلالية .
- تقييم المعلومات حول المخالفات المحددة ان وجدت .
- اتخاذ الاجراءات المناسبة للقضاء على مثل هذه التهديدات او تخفيضها لمستوى مقبول.

٥- اداء العملية (توجيه ، اشراف ، اداء) (١) :

يتحمل الشريك في العملية مسؤولية :

- التوجيه والاشراف واداء عملية التدقيق مع الامتثال للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية .
- تقرير المدقق الذي يعد مناسبا في الظروف .

٦- مراجعة رقابة الجودة :

فيما يتعلق بعمليات تدقيق البيانات المالية ينبغي على الشريك في العملية :

- تعيين مراجع لرقابة جودة العملية .

- مناقشة المسائل الهامة التي تنشأ خلال عملية التدقيق .
- ألا يؤرخ تقرير المدقق لغاية اتمام مراجعة رقابة الجودة .

٧- اختلافات الرأي :

إذا نشأ خلاف في الرأي بين اعضاء فريق العملية او مع الجهات الاخرى ينبغي على فريق العملية اتباع سياسات واجراءات المؤسسة لمعالجة وتسوية اختلافات الرأي ١.

٨- المراقبة :

يتضمن النظام الفاعل لرقابة الجودة عملية مراقبة مصممة لتقدم للمؤسسة ضمان معقول بان سياساتها واجراءاتها المتعلقة بنظام رقابة الجودة ملائمة وكافية وتعمل بفاعلية .

٩- التوثيق :

ينبغي على المدقق ادراج مايلي في وثائق التدقيق :

- القضايا المتعلقة بالامثال بالمتطلبات الاخلاقية ذات العلاقة وكيفية معالجتها .
- الاستنتاجات حول الامثال لمتطلبات الاستقلالية واي نقاشات ذات علاقة تدعم هذه الاستنتاجات .
- الاستنتاجات التي تم التوصل اليها فيما يتعلق بالموافقة على العلاقات مع العملاء ومواصلتها وعمليات التدقيق .
- طبيعة ونطاق الاستنتاجات الناشئة عن المشاورات التي اجريت خلال فترة عملية التدقيق (٢)

(١) الاتحاد الدولي للمحاسبين، "إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة"، مرجع سابق .

(٢) الاتحاد الدولي للمحاسبين، "إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة"، مرجع سابق .

الفصل الثالث : منهجية الدراسة

- ١-٣ أداة الدراسة ومكوناتها وآلية توزيعها واستردادها
- ٢-٣ مجتمع الدراسة
- ٣-٣ عينة الدراسة
- ٤-٣ آلية وإجراءات تحليل ومعالجة بيانات الاستبانة
- ٥-٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات
- ٦-٣ تطوير أداة الدراسة

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والاجراءات)

مقدمة:

تناولت في الفصلين السابقين الخلفية النظرية للدراسة من خلال الرجوع لأدبيات الدراسة المختلفة، ويتناول هذا الفصل توضيحاً لمنهجية الدراسة المتبعة حيث يحتوي على أساليب جمع البيانات ومنهجية تطوير أداة الدراسة والتعريف بها بالإضافة إلى الاختبارات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات .

١-٣ أداة الدراسة ومكوناتها وآلية توزيعها واستردادها :

لغرض تحقيق أهداف الدراسة وجمع البيانات اعتمد الباحث في جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة على نوعين من البيانات وهي كما يلي:

أولاً - البيانات الثانوية:

تتمثل هذه البيانات في مجموعة الكتب والدوريات العربية والأجنبية والدراسات المنشورة، ورسائل الماجستير، والقوانين والأنظمة التي تنظم مهنة التدقيق في الأردن بحيث تغطي الجزء النظري من الدراسة.

ثانياً - البيانات الأولية:

قام الباحث بجمع البيانات الأولية عن طريق أسلوب الاستقصاء، حيث تم تصميم نموذج استبانته وتم صياغة فقراتها لتغطي متغيرات الدراسة، والتي تم توزيعها على المحاسبين القانونيين الأردنيين المزاولين لمهنة التدقيق، لاستطلاع آرائهم حول اثر والتشريعات والاخلاقيات المهنية على جودة التدقيق الخارجي في الأردن، بحيث تكونت الاستبانته من

ثلاثة أقسام (ملحق رقم ٢) وفيما يلي شرحاً لهذه الأقسام :

القسم الأول : الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة ويحتوي على البيانات الديموغرافية والأساسية للمدقق .

القسم الثاني : قياس متغيرات الدراسة من خلال (٣٢) سؤال تم توزيعها على ثلاث محاور ركزت على قياس المتغيرات المستقلة وهي (الاخلاقيات المهنية والتشريعات الخارجية والتشريعات الداخلية) .

القسم الثالث: قياس المتغير التابع والمتمثل بقياس جودة التدقيق، حيث تضمنت على (١٢) سؤال .

٢-٣ مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من المحاسبين القانونيين الأردنيين المسجلين في جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين المزاولين لمهنة التدقيق والبالغ عددهم (٣٣٨) محاسب قانوني .^(١)

٣-٣ عينة الدراسة :

تم اختيار عينة عشوائية بسيطة تتمثل في (١٨٠) محاسب قانوني اردني مزاوول لاعمال التدقيق تمثل المجتمع احصائيا .^(٢)

هذا وقد تم توزيع (١٨٠) استبانته على المحاسبين القانونيين المزاولين لمهنة التدقيق من اصل (٣٣٨) محاسب قانوني مزاوول لمهنة التدقيق، استرد منها (١٥٠) استبانته وبما نسبته (٨٣ %) من الاستبانات الموزعة واستبعد منها (١٢) استبانته غير صالحة وقد تم إخضاع (١٣٨) استبانته للتحليل وتشكل ما نسبته (٧٧%) تقريباً من الاستبانات الموزعة وكما يتضح من الجدول رقم (١) التالي:

جدول رقم (١)

عينة الدراسة ودرجة الاستجابة الفعلية

البيان	العدد	النسبة المئوية
الاستبانات الموزعة	١٨٠	%١٠٠
الاستبانات المستردة	١٥٠	%٨٣
الاستبانات الغير صالحة للتحليل	١٢	%٦
الاستبانات الخاضعة للتحليل	١٣٨	%٧٧

(١) جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان الاردن ، ٢٠١١ .

(٢) Krejcie.Robert V., Morgan.Daryle W. "Determining Sample Size For Research Activities", Educational And Psychological Measurement, ٣٠, ١٩٧٠, PP ٦٠٧-٦١٠.

٣-٤ آلية وإجراءات تحليل ومعالجة بيانات الإستبانة:

في سبيل تسهيل إجراءات التحليل الإحصائي للبيانات فقد تم تحديد مجال للإجابات وقام الباحث بإعطاء خمسة بدائل للموافقة لإجابات كل سؤال وهي (كبيرة جداً، كبيرة، قليلة، قليلة جداً) لمعرفة رأي الأفراد حول تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة على جودة التدقيق الخارجي وقد تم قياسها من خلال استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Five Point Likert Scale) لإجابات عينة الدراسة حيث تم تحديد الأرقام (١، ٢، ٣، ٤، ٥) وكما هو مبين بالجدول رقم (٢) :

جدول رقم (٢)

مستوى إجابات فقرات الإستبانة حسب مقياس ليكرت الخماسي

درجة الموافقة	الوزن النسبي	نسبة الموافقة
كبيرة جداً	٥	٨٠% - ١٠٠%
كبيرة	٤	٦١% - ٨٠%
متوسطة	٣	٤١% - ٦٠%
قليلة	٢	٢١% - ٤٠%
قليلة جداً	١	٠% - ٢٠%

٣-٥ الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات:

إن اختيار الأسلوب الملائم في التحليل يعتمد بشكل رئيسي على نوع البيانات المراد تحليلها فقد تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences (SPSS) وذلك من أجل تحليل البيانات التي تم الحصول عليها لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، وفي ضوء متغيرات الدراسة وأساليب القياس وأغراض التحليل فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

أولاً: التحليل الوصفي (descriptive analysis) معتمداً على الوسط الحسابي والانحراف المعياري.

ثانياً: الإحصاء الاستدلالي (inferential analysis) ومن خلال ما يلي:

١. اختبار ثبات الأداء (Reliability) لقياس ثبات أداة الدراسة ومقدار الاتساق الداخلي ومدى الاعتماد عليها ويتم ذلك باحتساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)
٢. تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لقياس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
٣. النسبة المئوية لتحليل البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية للمستجيبين.

٦-٣ تطوير أداة الدراسة:

تمت عملية التطوير لاستبانة الدراسة على عدة خطوات حتى وصلت إلى الصيغة النهائية، وتم اعتمادها واستخدامها ويمكن تلخيص هذه الخطوات بما يلي:

١. تم اعتماد أبعاد الدراسة جميعها والمتعلقة بأثر الاخلاقيات والتشريعات المهنية على جودة التدقيق الخارجي في الأردن، حيث قام الباحث بتقسيم أسئلة الاستبانة على عدة محاور، وقام المشرف بمراجعتها للتأكد من تغطيتها وشموليتها لجوانب الدراسة الأساسية.
٢. تم عرض أداة الدراسة على عدد من الأساتذة الأكاديميين العاملين في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، وذلك للتأكد من تغطيتها وشموليتها لجوانب الدراسة (ملحق رقم ١).
٣. بعد تعديل أداة الدراسة بموجب الملاحظات التي أبدتها المحكمون جرى توزيعها على عينة الدراسة.

الفصل الرابع الدراسة الميدانية والتحليل الإحصائي

١-٤ الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة

- ٢-٤ تحليل البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية للمستجيبين
- ٣-٤ تحليل البيانات المتعلقة بالمتغير التابع (جودة التدقيق)
- ٤-٤ تحليل بيانات الفرضيات
- ٥-٤ الصدق المعياري
- ٦-٤ معامل الانحدار المتعدد
- ٧-٤ نموذج الدراسة
- ٨-٤ اختبار الفرضيات
- ٩-٤ نتائج الدراسة وتوصياتها:
- ١-٩-٤ نتائج الدراسة
- ٢-٩-٤ توصيات الدراسة

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية والتحليل الإحصائي

سيتم التطرق في هذا الفصل الى الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة واختبار الفرضيات فضلاً عن تحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، للوصول إلى النتائج والتوصيات.

٤-١ الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة :

تهدف هذه الاختبارات إلى التأكد من أن الأداة التي تم استخدامها في هذه الدراسة تقيس فعلياً ما ينبغي قياسه، وتهدف إلى التعرف على درجة مصداقية إجابات العينة ومن الاختبارات التي تم استخدامها في هذه الدراسة .

أولاً: صدق الأداة:

يرى (Sekaran, ٢٠٠٣) أن المقصود بصدق الأداة هي عملية التأكد من أن العبارات التي تحتويها أداة الدراسة يمكن أن تؤدي إلى جمع البيانات بدقة. (١)

لضمان سلامة فقرات الاستبانة وارتباطها بأهداف الدراسة ومدى قدرتها على قياس المتغيرات قام الباحث أثناء مرحلة إعداد الاستبانة بصياغة الفقرات بشكل يتوافق مع الجانب النظري وقام بعرضها على مجموعة من الأساتذة الأكاديميين بهدف التأكد من وضوح العبارات المستخدمة وسهولتها وقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة حيث تم تحكيمها من قبل (٩) من أعضاء هيئة التدريس من مختلف الجامعات الأردنية وتم الأخذ بالملاحظات والآراء التي أبداهها المحكمون والتي توافقت الآراء حولها.

ثانياً: ثبات الأداة (Reliability)

يرى (Sekaran, ٢٠٠٣) أن المقصود بثبات الأداة " هي إمكانية الحصول على نفس النتائج عند إعادة الدراسة باستخدام أداة الدراسة نفسها على الأفراد أنفسهم وفي ظل ظروف واحدة" . ولاختبار ثبات أداة الدراسة وإمكانية الاعتماد عليها في اختبار الفرضيات ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام مقياس الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لقياس

(١)Uma , Sekaran, " Research Methods for Business: A Skill Building Approach", ٧th Edition , John Wiley and Sons, New York , ٢٠٠٣ , p. (٨٤).

مصدقية إجابات عينة الدراسة على أسئلة الإستبانة ، وأن القيمة المقبولة إحصائياً لهذا هي ٦٠% فأكثر وكانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (٣):

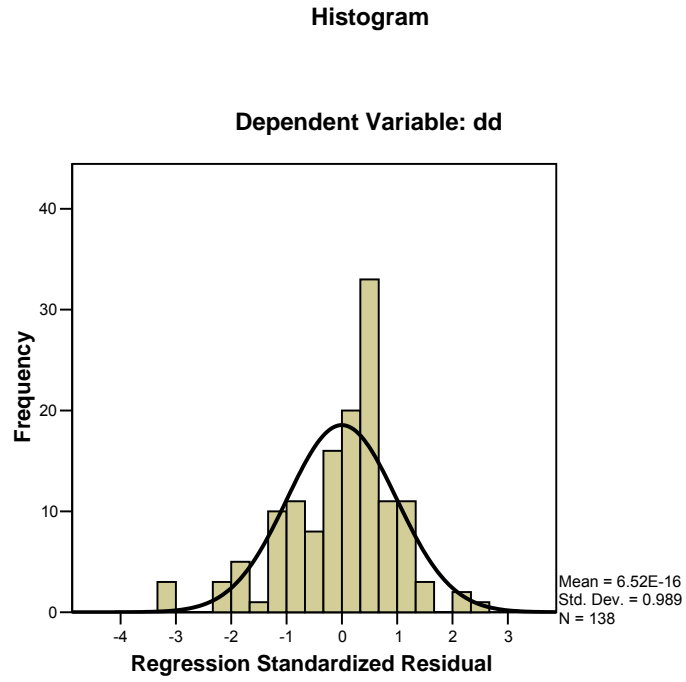
جدول رقم (٣)
اختبار ثبات أداة الدراسة

المتغير	الفرضية	عدد الأسئلة	محور القياس	قيمة معامل ألفا
الاخلاقيات المهنية	الأولى	١٠	الأول	٠.٨٤٥
التشريعات الخارجية	الثانية	١١	الثاني	٠.٧٥٤
التشريعات الداخلية	الثالثة	١١	الثالث	٠.٩٤٩
جودة التدقيق	متغير تابع	١٢	عام	٠.٨٧٨

يظهر من الجدول رقم (٣) اختبار ثبات أداة الدراسة (الاخلاقيات المهنية، التشريعات الخارجية، التشريعات الداخلية) تراوحت بين (٧٥.٤% - ٩٤.٩%) وهي معامل ثبات عال جداً مما يؤكد إمكانية الاعتماد على الإستبانة في اختبار الفرضيات. بالإضافة إلى ذلك فقد تم استخدام اختبارات التوزيع الطبيعي والعلاقة الخطية والتشتت في الإجابات بعد جمع بيانات الدراسة وكانت النتائج كما يلي:

نتائج العلاقة الخطية من خلال عدة متغيرات أشارت إلى أن شكل العلاقة خطية، ولا يوجد دليل في البيانات الحالية يدل على عدم وجود علاقة غير خطية. كما أكد هذا اختبار الانحدار الخطي في الشكل رقم (٦)، ومن خلال التشتت (scatter plot diagrams) الشكل رقم (٥) وبالنسبة للتوزيع الطبيعي بين الشكل رقم (٤) شكل الجرس الذي يؤكد على أن هذا التوزيع طبيعياً. وهكذا أصبحت البيانات جاهزة لاستخدام الانحدار المتعدد (Multiple Regression) من أجل اختبار الفرضيات.

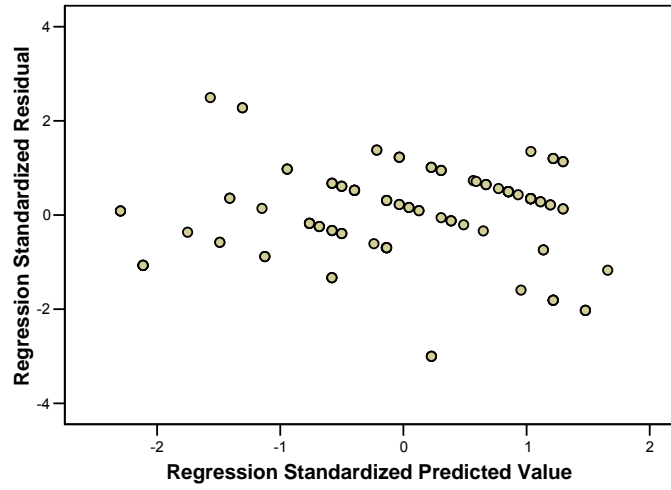
الشكل رقم (٤)
المنحنى الطبيعي للمتغير التابع: جودة التدقيق



الشكل رقم (٥)
التشتت للمتغير التابع: جودة التدقيق

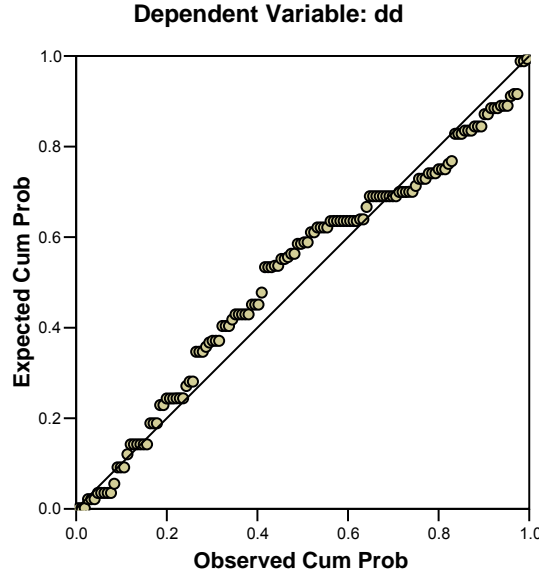
Scatterplot

Dependent Variable: dd



الشكل رقم (٦)
الانحدار الخطي للمتغير التابع: جودة التدقيق

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual



٢-٤ تحليل البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية :

العوامل الديموغرافية التي استخدمت هي: المؤهل العلمي والتخصص الأكاديمي ونوع الشهادة المهنية والخبرة في أعمال التدقيق وممارسة اعمال التدقيق والتي تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (٤)

وصف العوامل الديموغرافية

العوامل الديموغرافية	التحليل الإحصائي	التكرار	النسبة المئوية %
المؤهل العلمي	دبلوم	٦	٠.٠٤٣
	بكالوريوس	١٠٢	٠.٧٣٩
	ماجستير	٣٠	٠.٢١٧
التخصص الأكاديمي	محاسبة	١٢٦	٠.٩١٣
	علوم مالية	٦	٠.٠٤٣
	إدارة أعمال	٣	٠.٠٢٢
	اقتصاد	٠	٠
	أخرى	٣	٠.٠٢٢
الشهادة المهنية	محاسب قانوني أردني	١١٤	٠.٨٢٦

٠.١٧٤	٢٤	محاسب قانوني أمريكي	
٠.١٥٩	٢٢	أقل من ٥ سنوات	الخبرة في أعمال التدقيق
٠.٢٨٢	٣٩	من ٥ إلى ١٠ سنوات	
٠.٢٣٩	٣٣	من ١١ إلى ١٥ سنة	
٠.١٧٣	٢٤	من ١٦ إلى ٢٠ سنة	
٠.١٤٤	٢٠	٢١ سنة فأكثر	
٠.٧١٧	٩٩	فردى	
٠.٢٨٣	٣٩	شركة تدقيق	

أولاً: المؤهل العلمي:

يبين الجدول رقم (٤) أن (٧٣.٩%) من المدققين يحملون درجة البكالوريوس، في حين أن ما نسبته (٢١.٧%) هم من حملة درجة الماجستير فقط (٤.٣%) من حملة درجة الدبلوم مما يعكس التأهيل العلمي العالي للمدققين وهذا بدوره يعتبر من المؤشرات الكافية لفهم أسئلة الإستبانة والإجابة عليها بأراء تعزز من درجة الاعتماد عليها.

ثانياً: التخصص الأكاديمي:

يبين الجدول رقم (٤) أن ما نسبته (٩١.٣%) من المدققين تخصصهم محاسبة ، وأن (٤.٣%) من المدققين تخصصهم علوم مالية، وأن (٢.٢%) من المدققين تخصصهم إدارة أعمال ، و (٢.٢%) منهم تخصصات اخرى حيث لم يتم ذكر هذه التخصصات في الاستبانة المسترجعة ، أي أن معظم المدققين تخصصهم محاسبة وهذا يُعد أمراً طبيعياً كونهم ممن يعملون في مجال التدقيق.

ثالثاً: نوع الشهادة المهنية:

يبين الجدول رقم (٤) أن ما نسبته (٨٢.٦%) من المدققين يحملون شهادة محاسب قانوني أردني، وأن ما نسبته (١٧.٤%) يحملون شهادة محاسب قانوني أمريكي، علماً انه كان هناك أكثر من خيار فيما يتعلق بالشهادات المهنية تم التطرق اليه بالاستبانة ، وهذه النتيجة تعكس الثقة في إجابات أفراد عينة الدراسة كونهم من حملة شهادات مهنية مختلفة.

رابعاً: الخبرة في أعمال التدقيق:

يبين الجدول رقم (٤) أن ما نسبته (١٥.٩%) من المدققين خبرتهم أقل من ٥ سنوات، في حين أن ما نسبته (٢٨.٢%) من المدققين خبرتهم من ٥ إلى ١٠ سنوات، وأن ما نسبته (٢٣.٩%) من المدققين خبرتهم من ١١ إلى ١٥ سنة، وأن ما نسبته (١٧.٣%) من المدققين خبرتهم من ١٦ إلى ٢٠ سنة، وأن ما نسبته (١٤.٤%) من المدققين خبرتهم ٢١ سنة فأكثر، أي أن غالبية المدققين يتمتعون بخبرات طويلة نسبياً في مجال مهنة التدقيق.

خامساً : ممارسة اعمال التدقيق :

يبين الجدول رقم (٤) أن ما نسبته (٧١.٧%) من المدققين يمارسون اعمالهم من خلال مكاتب تدقيق خاصة بهم ، وان ما نسبته (٢٨.٣%) من المدققين ينتمون الى شركات تدقيق يمارسون اعمالهم من خلالها ، أي أن عينة الاختبار اشتملت على المدققين من الجانبين .
ينعكس ايجابا على النتائج التي تم التوصل اليها .

٤-٣ تحليل البيانات المتعلقة بالمتغير التابع (جودة التدقيق)

قام الباحث باستخراج الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات القسم الثالث: (المتغير التابع) الخاص بجودة التدقيق الخارجي في الأردن ويحتوي (١٢) فقرةً بهدف الكشف عن آراء المدققين في هذا الشأن والجدول التالي يوضح الإحصاء الوصفي المتعلق بجودة التدقيق الخارجي في الأردن.

جدول رقم (٥)

الإحصاء الوصفي لآراء المدققين حول جودة التدقيق

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	ان وجود سياسات واجراءات واضحة لدى مكتب التدقيق لتعيين الموظفين المناسبين للذين يتمتعون بالكفاءة والقدرة دور في رفع سوية التدقيق وجودته.	٤.٢٢	٠.٧٢	٥
٢	ان للتخطيط السليم لعملية التدقيق دور في رفع سوية التدقيق وجودته.	٤.٤٣	٠.٦٥	٢
٣	ان الاشراف الملائم على المساعدين والشركاء في عملية التدقيق دور في رفع سوية التدقيق وجودته.	٤.٤٨	٠.٦٢	١
٤	ان وجود سياسات واجراءات لدى مكتب التدقيق للنظر في الشكاوي والادعاءات المتعلقة بعدم الامتثال للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية دور في رفع سوية وجوده التدقيق .	٤.٠٧	٠.٦٤	٨
٥	ان وجود سياسات واجراءات واضحة لدى مكتب التدقيق لقبول والاستمرار مع العملاء دور في رفع سوية وجوده التدقيق .	٤.٠٩	٠.٨٣	٦
٦	يعتبر قيام المدقق بتوثيق جميع الاجراءات والنتائج التي توصل اليها بملفات عمل دور في تنظيم عملية المراجعة للوصول الى جودة التدقيق .	٤.٣٩	٠.٦٨	٣
٧	يتم مراجعة العمل للتأكد أن النتائج التي تم التعبير	٤.٢٢	٠.٧٢	٤

			عنها تتوافق مع نتائج العمل المنفذ وتدعم رأي التدقيق.	
٨		٣.٨٠	يتم حل كافة مسائل التدقيق الهامة أو يتم إظهارها في نتائج التدقيق.	١٠
٩		٤.٠٧	ان وجود سياسات وإجراءات لدى مكتب التدقيق تحدد طبيعة وتوقيت ونطاق عملية التدقيق دور في رفع مستوى وجودة التدقيق .	٧
١٠		٣.٢٨	تساهم المادة رقم (١٢) من نظام مزاوله جمعية المحاسبين القانونيين لسنة ٢٠٠٣ والذي تنص على إلزام المدقق بإبراز شهادة تدريب لمدة معينة في كل بداية سنة مالية إلى رفع درجة وسوية التدقيق .	١٢
١١		٣.٩٨	ان وجود سياسات وإجراءات ضبط جودة لدى مكتب التدقيق لضمان أن جميع عمليات التدقيق تتوافق مع معايير التدقيق الدولية دور في رفع سوية وجودة التدقيق .	٩
١٢		٣.٥٩	يتم توجيه ومراجعة كافية للعمل على كل المستويات لتوفير تأكيد معقول أن العمل الذي تم أدائه يلبي معايير الجودة.	١١
		٣.٩٠	الوسط العام	٠.٦٤

يلاحظ من الجدول رقم (٥) أن اتجاهات عينة الدراسة ايجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن الحسابي أكبر من الوسط الفرضي (٣) وأن إجابات عينة الدراسة عن جودة التدقيق مرتفع في الفقرات وقد تراوح الوسط الحسابي بين (٣.٢٨٢ — ٤.٤٧٨) حيث احتلت الفقرة رقم تنص على أن " الاشراف الملائم على المساعدين والشركاء في عملية التدقيق دور في رفع سوية التدقيق وجودته." المرتبة الأولى وبوسط حسابي بلغ (٤.٤٧٨) بينما احتلت الفقرة رقم والتي تنص على " تساهم المادة رقم (١٢) من نظام مزاوله جمعية المحاسبين القانونيين لسنة ٢٠٠٣ والمتعلقة بإلزام المدقق بإبراز شهادة تدريب لمدة معينة في كل بداية سنة مالية إلى درجة وسوية التدقيق " المرتبة الأخيرة وبوسط حسابي (٣.٢٨٢) وبشكل عام فقد بلغ الوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة عن جودة التدقيق (٣.٩٠٢) والذي يقابل مستوى الموافقة المرتفع

كما أنه أكبر من الوسط الحسابي الفرضي لأداة القياس (٣) وقد بلغ الانحراف المعياري للإجابات عن ذلك المجال (٠.٦٤١) وهذا يدل على تناسق وتقارب الإجابات وموافقته على صحة تلك التساؤلات .

٤-٤ تحليل بيانات الفرضيات

قياس المتغيرات المستقلة :

الفرضية الأولى : الاخلاقيات المهنية .

تضمن المحور الأول من القسم الثاني في الإستبانة على (١٠) بنود تم صياغتها بشكل لنتناسب مع ما يجب أن يكون في الواقع العملي وتم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري في هذا المجال وكما هو مبين بالجدول التالي:

جدول رقم (٦)

تحليل البيانات للفرضية الأولى الاخلاقيات المهنية

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	عند تقديم أي خدمة من قبل المدقق لشركة ما فإنه يلتزم بقواعد السرية الخاصة بالعميل.	٤.٠٣	٠.٤٧	٢
٢	خلال القيام بمهام التدقيق يتجنب المدقق القيام بأعمال تسيئ لسمعته وسمعة المهنة وعلاقته بزملائه في المهنة.	٤.٠٩	٠.٤٨	١
٣	يلتزم المدقق بقواعد السلوك المهني من خلال عدم المفاوضة مع العميل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للحصول على عمل يقوم به مدقق آخر.	٣.٩٥	٠.٧١	٥
٤	يلتزم المدقق بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية عند قيامه بتدقيق أعمال شركة ما.	٣.٩٨	٠.٦٣	٤
٥	يلتزم المدقق بالحد الأدنى للأتعاب المحدد من قبل جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.	٣.٢٦	١.١٤	٩
٦	يتجنب المدقق القيام بأي تعاقد يشتمل على اتعاب مشروطة .	٣.٧٨	٠.٩٨	٦
٧	يتجنب المدقق القيام بالتقليل من مستوى خدمات زملائه المهنيين سعياً لاجتذاب عملاء جدد .	٣.٦٢	٠.٩٤	٨
٨	عند قيام المدقق بتقديم خدمة استشارية لأحد العملاء فإنه يلتزم بقواعد السلوك المهني المنصوص عليها في هذا الشأن.	٣.٦٢	٠.٩٦	٧
٩	يتجنب المدقق للحصول على عمل مهني بواسطة الإعلان أو بأي شكل آخر غير أخلاقي لاجتذاب العملاء.	٣.٩٨	٠.٨٤	٣
١٠	يقوم المدقق بالاتصال بمدقق الشركة السابق ويستفسر منه عن الاعتراضات المهنية (إن وجدت) والتي حالت دون استمراره في تدقيق حسابات نفس الشركة.	٣.١٢	١.١٥	١٠

	٠.٦١	٣.٥٧	الوسط العام
--	------	------	-------------

تشير النتائج في الجدول رقم (٦) أن الوسط الحسابي لجميع العناصر الفرعية المكونة للمحور الأول الاخلاقيات المهنية أعلى من الوسط الحسابي لأداة القياس (٣) في جميع الفقرات، إذ حصلت الفقرة رقم (٢) والتي تنص على أنه " خلال القيام بمهام التدقيق يتجنب المدقق القيام بأعمال تسيء لسمعته وسمعة المهنة وعلاقته بزملائه في المهنة." المرتبة الأولى بوسط حسابي (٤.٠٨٧) وانحراف معياري (٠.٤٧٥)، بينما جاءت الفقرة رقم (١٠) والتي تنص على أنه " يقوم المدقق بالاتصال بمدقق الشركة السابق ويستفسر منه عن الاعتراضات المهنية (إن وجدت) والتي حالت دون استمراره في تدقيق حسابات نفس الشركة " في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المحور وبوسط حسابي بلغ (٣.١١٥) وانحراف معياري (١.١٤٦) وبشكل عام فقد بلغ الوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة عن الاخلاقيات المهنية (٣.٥٧٠) والذي يقابل مستوى موافقة مرتفعه وأنه أكبر من الوسط الفرضي (٣) .

الفرضية الثانية التشريعات الخارجية

تضمن المحور الثاني من القسم الثاني في الإستبانة على (١١) بنداً تم صياغتها بشكل لنتناسب مع ما يجب أن يكون في الواقع العملي وتم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري في هذا المجال وكما هو مبين بالجدول رقم (٧):

جدول رقم (٧)
تحليل البيانات للفرضية الثانية التشريعات الخارجية

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	ت
٣	٠.٧٨	٣.٩٢	يلتزم المدقق أثناء أداءه للخدمة المهنية للتعامل بالأنظمة الواردة في قانون المحاسبة القانونية رقم (٧٣) لعام ٢٠٠٣.	١
٧	٠.٨٣	٣.٥٠	ينظم القانون الاردني لتنظيم مهنة المحاسبة القانونية عملية التدقيق و اعمال المدقق .	٢
١	٠.٧١	٤.٢٦	لمعرفة المدقق بالمتطلبات التنظيمية والقانونية دور في رفع مستوى ممارسة مهنة التدقيق.	٣
٤	١.١٢	٣.٩١	لوجود عقوبات على التجاوزات من قبل المدقق دور في التزامه بالسلوك المهني.	٤
٥	١.٢٢	٣.٥٢	تشمل مادة امتحان التأهيل لمزاولة المهنة التعليمات ذات الصلة بقواعد السلوك المهني.	٥
٦	٠.٩١	٣.٥٠	يعزز القانون الاردني لتنظيم مهنة المحاسبة القانونية دور المحاسب القانوني و حياديته واستقلاليته .	٦
١١	١.١٧	٢.٣٧	يلتزم المدقق لحسابات الشركات المساهمة وذات المسؤولية المحدودة بعدم الاحتفاظ بالعميل مدة تزيد عن اربع سنوات متتالية.	٧
١٠	٠.٩٨	٢.٧٠	الوزن النسبي للعلامات المخصصة لقواعد السلوك المهني في الامتحان المتعلق بمزاولة المهنة تتناسب مع أهمية تلك القواعد.	٨
٨	١.٢٥	٣.٢٨	يلتزم المدقق بعدم إحتراف التجارة أو الصناعة أو العمل في أي مهنة أخرى.	٩
٢	٠.٨٠	٤.٢٠	يلتزم المدقق بعدم تدقيق حسابات أي شركة يكون شريكاً أو مساهماً فيها.	١٠
٩	٠.٩٨	٣.٢٢	يلتزم المدققون بقواعد السلوك المهني بسبب وجود عقوبات رادعة تطبق على من لا يلتزم بقواعد السلوك المهني.	١١
	٠.٦٧	٣.٥٧	الوسط العام	

تشير النتائج في الجدول رقم (٧) أن الوسط الحسابي لأغلب العناصر الفرعية المكونة للمحور الثاني التشريعات الخارجية أعلى من الوسط الحسابي لأداة القياس (٣) ، إذ حصلت الفقرة رقم (٣) والتي تنص على أنه " لمعرفة المدقق بالمتطلبات التنظيمية والقانونية دور في رفع مستوى ممارسة مهنة التدقيق." المرتبة الأولى بوسط حسابي (٤.٢٦٠) وانحراف معياري (٠.٧٠٧)، بينما جاءت الفقرة رقم (٧) والتي تنص على أنه " يلتزم المدقق لحسابات الشركات المساهمة وذات المسؤولية المحدودة بعدم الاحتفاظ بالعميل مدة تزيد عن اربع سنوات متتالية." في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المحور وبوسط حسابي بلغ (٢.٣٦٩) وانحراف معياري (١.١٧١) ، وتبين كذلك ان الفقرة رقم (٨) والتي تنص على (الوزن النسبي للعلامات المخصصة لقواعد السلوك المهني في الامتحان المتعلق بمزاولة المهنة تتناسب مع أهمية تلك القواعد) حصلت على المرتبة قبل الاخيرة لاجابات المحاسبين القانونيين والتي يجب الاهتمام بهذه النتيجة والتي تم الاشارة اليها ضمن التوصيات في الدراسة وبشكل عام فقد بلغ الوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة عن التشريعات الخارجية (٣.٥٧٠) والذي يقابل مستوى موافقة مرتفع و أكبر من الوسط الفرضي .

الفرضية الثالثة : التشريعات الداخلية .

تضمن المحور الثالث من القسم الثاني في الإستبانة على (١١) بنداً تم صياغتها بشكل لمتناسب مع ما يجب أن يكون في الواقع العملي وتم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري في هذا المجال وكما هو مبين بالجدول رقم (٨):

جدول رقم (٨)

تحليل البيانات للفرضية الثالثة التشريعات الداخلية

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	ت
٥	٠.٩٦	٣.٨٥	يقوم المدقق بفحص انظمة الرقابة الداخلية للشركة محل التدقيق .	١
٨	٠.٩٨	٣.٧٠	يقوم المدقق بتقييم مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية وملاءمته لحسن سير أعمال الشركة.	٢
١	٠.٩٨	٤.٣٠	كفاءة نظام الرقابة الداخلية يؤثر في تحديد حجم وطبيعة العينة التي سيقوم المدقق باختبارها.	٣
٣	٠.٩٨	٤.١٥	ثقة المدقق بنظام الرقابة الداخلية يحدد نوع الاختبارات التي سيقوم بانجازها .	٤
٦	١.٠٧	٣.٨٣	يتأكد المدقق من وجود لوائح رقابية وهيكل تنظيمي واداري للشركة محل التدقيق.	٥
٤	١.٠٥	٣.٩٦	يقوم المدقق بالتأكد من عدم وجود مهام متعارضة و انه يوجد فصل بين الوظائف والاقسام.	٦
٢	٠.٧٨	٤.١٥	يتأكد المدقق من وجود نظام مستندي ومحاسبي متكامل وملائم لاغراض وطبيعة نشاط الشركة.	٧
٧	١.١٤	٣.٧٤	يتأكد المدقق من وجود نظام لمراقبة وحماية اصول وموجودات الشركة محل التدقيق.	٨
٩	١.١٦	٣.٤٦	يتأكد المدقق من وجود اهداف عامة واضحة للشركة واهداف فرعية على مستوى الادارات.	٩
١١	١.٠١	٣.٣٥	يتأكد المدقق من وجود نظام خاص للسياسات والإجراءات المختلفة للعناصر الهامة في المشروع للاسترشاد بها.	١٠
١٠	١.١٩	٣.٣٩	يتأكد المدقق من وجود نظام لعملية اتخاذ القرارات يضمن سلامة اتخاذها ولا يتعارض مع مصلحة المشروع .	١١
	٠.٩٤	٣.٦١	الوسط العام	

تشير النتائج في الجدول رقم (٨) أن الوسط الحسابي لجميع العناصر الفرعية المكونة للمحور الثالث التشريعات الداخلية أعلى من الوسط الحسابي لأداة القياس (٣) في جميع الفقرات، إذ حصلت الفقرة رقم (٣) والتي تنص على أنه " كفاءة نظام الرقابة الداخلية يؤثر في تحديد حجم وطبيعة العينة التي سيقوم المدقق باختبارها " المرتبة الأولى بوسط حسابي (٤.٣٠٤) وانحراف معياري (٠.٩٧٨)، بينما جاءت الفقرة رقم (١٠) والتي تنص على أنه " يتأكد المدقق من وجود نظام خاص للسياسات والإجراءات المختلفة للعناصر الهامة في المشروع للاسترشاد بها " في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المحور وبوسط حسابي بلغ (٣.٣٤٧) وانحراف معياري (١.٠٠٨) وبشكل عام فقد بلغ الوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة عن محور التشريعات الداخلية (٣.٦١٠) والذي يقابل مستوى موافقة مرتفعه وأنه أكبر من الوسط الفرضي (٣) .

٤-٥ الصدق المعياري (Multicollinearity) :

للتحقق من ذلك تم استخراج مصفوفة ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة، و من خلال هذا النوع من الاختبار تم اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة من جهة وكذلك العلاقة بين المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع من جهة أخرى. وقد أكد (Hair et al. ٢٠٠٦)^(١) على أن الارتباط العالي ٩٠% فما فوق يعتبر مؤشراً على وجود ارتباط داخلي قوي بين المتغيرات المستقلة، ويتم هذا الاختبار قبل إجراء تحليل المتعدد للمتغيرات، وقد وجدت الدراسة أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة اقل من ٩٠%، يدل على عدم وجود ارتباط داخلي بين المتغيرات المستقلة، وكما هو مبين بالجدول رقم (٩).

(١). Hair.J.,Blak.B,Babin.B,Tatham.R,Anderson.R ,"Multivariate Data Analysis", ٦th ed. Pearson Prentice Hall, Upper Saddle River, New Jersey, ٢٠٠٦, p٣٤٩-٣٥٣.

جدول رقم (٩)

مصنوفة ارتباط (بيرسون) بين متغيرات الدراسة

Pearson Correlation

المتغيرات	الارتباط /	جودة التدقيق	الاخلاقيات المهنية	التشريعات الخارجية	التشريعات الداخلية
جودة التدقيق	الارتباط	١.٠٠٠			
الاخلاقيات المهنية	الارتباط	٠.٥٤١	١.٠٠٠		
	الدلالة	٠.٠٠٠			
التشريعات الخارجية	الارتباط	٠.٥٩١	٠.٦٨٩	١.٠٠٠	
	الدلالة	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠		
التشريعات الداخلية	الارتباط	٠.٥٢٩	٠.٥٦١	٠.٦٣١	١.٠٠٠
	الدلالة	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	

يظهر من الجدول رقم (٩) قوة العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، حيث جاءت بالمرتبة الأولى التشريعات الخارجية وبلغت قوة العلاقة على جودة التدقيق (٠.٥٩١) وهي دالة إحصائياً، وجاءت بالمرتبة الثانية الاخلاقيات المهنية وبلغت قوة العلاقة على جودة التدقيق (٠.٥٤١) وهي دالة إحصائياً، والمرتبة الثالثة التشريعات الداخلية وبلغت قوة العلاقة على جودة التدقيق (٠.٥٢٩) وهي دالة إحصائياً .

٤-٦ معامل الانحدار المتعدد :

تم استخدام معامل بيتا، حيث أن قيمة بيتا الأكبر للمتغير المستقل تدل على أن قوة تأثير هذا المتغير هي الأكبر على المتغير التابع بمستوى دلالة $\alpha \geq 5\%$ ، وكانت النتائج كما هي مبين بالجدول رقم (١٠).

جدول رقم (١٠)

أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع

Sig	T	Beta	B
-----	---	------	---

الثابت	١.٥٢٣		٥.٧٥٦	٠.٠٠٠
الاخلاقيات المهنية	٠.٢١٥	٠.٢٠٤	٢.١٧٠	٠.٠٠٣
التشريعات الخارجية	٠.٣٠٠	٠.٣١٣	٣.١١٩	٠.٠٠٠
التشريعات الداخلية	٠.١٤٩	٠.٢١٨	٢.٤٨٤	٠.٠٠١

نلاحظ من الجدول رقم (١٠) أن أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع هو التشريعات الخارجية وقد بلغت قيمة B (٠.٣٠٠) وجاء بالمرتبة الثانية الاخلاقيات المهنية وبلغت قوة التأثير (٠.٢١٥)، أما المتغير المستقل الثالث التشريعات الداخلية فقد بلغت قيمة B (٠.١٤٩).

٧-٤ نموذج الدراسة :

استخدمت الدراسة R^2 لتقييم معادلة الانحدار، وتشير R^2 إلى نسبة ما تأثير وتفسير المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع، ومن خلال الجدول رقم (١١) فإن نموذج الانحدار لهذا البحث تساوي (٠.٤١٠).

جدول رقم (١١)

نموذج الدراسة

Durbin-Watson	Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
١.٩٧٥	٠.٤٩٨٣١	٠.٣٩٧	٠.٤١٠	٠.٦٤١ (a)	١

وان قيمة (R) الارتباط هي (٠.٦٤١)، وهذا يدل أن علاقة المتغيرات المستقلة مجتمعة مع المتغير التابع علاقة ايجابية .

جدول رقم (١٢)

ANOVA(b)

Sig.	F	Mean	Df	Sum	of	Model
------	---	------	----	-----	----	-------

		Square		Squares	
٠.٠٠٠	٣١.٠٠٨	٧.٧١٨	٣	٢٣.١٥٥	Regressio ١
(a)	٢	٠.٢٤٨	١٣٤	٣٣.٢٧٤	n
			١٣٧	٥٦.٤٢٩	Residual
					Total

من خلال اختبار (ANOVA) فقد بين أن نموذج الدراسة ذو دلالة إحصائية $\alpha = ٠.٠٠٠٠$ وقيمة (F) بواقع (٣١.٠٨٢) ، وهذا يدل على ان نموذج الدراسة ذو دلالة إحصائية كما هو مبين بالجدول رقم (١٢).

٤-٨ اختبار الفرضيات :

ان الهدف من اختبار الفرضيات هو للإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها.

الفرضية الأولى :

يوجد أثر للاخلاقيات المهنية على جوده التدقيق الخارجي في الأردن.

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (١٠) ومن متابعة قيمة T للفرضية الأولى والتي تنص على وجود اثر للاخلاقيات المهنية على جودة التدقيق الخارجي في الأردن حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة ٢.١٧٠ وهي أكثر من القيمة المعيارية وهي قيمة لها تأثير على جودة التدقيق عند مستوى دلالة $\alpha > ٠.٠٥$ حيث بلغت قيمة α ٠.٠٣٢ وهي دالة إحصائياً، وهذا يدل على انه يوجد أثر للاخلاقيات المهنية على جوده التدقيق الخارجي في الأردن ، وهذا يؤكد وجود علاقة ايجابية طردية ما بين الالتزام بالاخلاقيات وقواعد السلوك المهني من جهة وجودة التدقيق من جهة اخرى ، حيث ان اداء مدقق الحسابات لعملية التدقيق بجودة عالية يعني التزامه بمعايير التدقيق واداب واخلاقيات المهنة .

الفرضية الثانية :

يوجد أثر للتشريعات الخارجية على جوده التدقيق الخارجي في الأردن.

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (١٠) ومن متابعة قيمة T للفرضية والتي تنص على وجود اثر للتشريعات الخارجية على جودة التدقيق الخارجي في الأردن بلغت قيمة (T) المحسوبة ٣.١١٩ وهي أكبر من القيمة المعيارية وهي قيمة يوجد لها تأثير على جودة التدقيق لأن مستوى الدلالة $\alpha > ٠.٠٥$ حيث بلغت قيمة α ٠.٠٠٢ وهي دالة

إحصائياً، وهذا يدل على انه يوجد أثر للتشريعات الخارجية على جودة التدقيق الخارجي في الأردن. وقد تبين أن هذا المتغير أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع وهذا يدل على اهتمام المشرع الأردني بمهنة تدقيق الحسابات وذلك من خلال وضع القوانين والأنظمة التي تنظم المهنة في الأردن وإلزام المدققين بتطبيق معايير التدقيق الدولية وذلك للارتقاء بتدقيق الحسابات والوصول إلى جودة التدقيق.

الفرضية الثالثة :

يوجد أثر للتشريعات الداخلية على جودة التدقيق الخارجي في الأردن.

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (١٠) ومن متابعة قيمة T للفرضية الثالثة والتي تنص على وجود اثر للتشريعات الداخلية على جودة التدقيق الخارجي في الأردن حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة ٢.٤٨٤ وهي أكبر من القيمة المعيارية وهي قيمة يوجد لها تأثير على جودة التدقيق لأن مستوى الدلالة $\alpha > 0.05$ حيث بلغت قيمة α ٠.٠١٤ وهي دالة إحصائياً ، وهذا يؤكد اثر التشريعات الداخلية في المؤسسة قيد التدقيق في تحديد القابلية للتدقيق وتقدير مخاطر الاكتشاف والاختبارات والعينة التي سوف يتم الاعتماد عليها للوصول الى تدقيق بجودة عالية .

٩-٤ النتائج والتوصيات

٩-٤-١ نتائج الدراسة

استناداً إلى تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة وكما هو مبين تالياً:

يوجد اثر ذو دلالة احصائية للمتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع .
وتبين ان النتائج ولكل متغير مستقل كانت على النحو الاتي :

١. تؤثر التشريعات الخارجية على جودة التدقيق الخارجي في الأردن، حيث تبين ان هذا المتغير يعتبر اكثر المتغيرات المستقلة تأثيرا على جودة التدقيق وهذا يشير الى ان القوانين والتشريعات الخارجية تلعب دورا مهما في توجيه مهنة تدقيق الحسابات للوصول الى الجودة المنشودة ، ويعكس مدى الزامية القوانين والتشريعات الاردنية بهذا المجال من خلال التعديلات المستمرة على مثل هذه القوانين ذات العلاقة ، والتعليمات الصادرة عن جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين والمواكبة للتقدم والتطور في كافة مناحي الحياة .
٢. تؤثر التشريعات الداخلية على جودة التدقيق الخارجي في الأردن ، حيث ان وجود قسم تدقيق داخلي ونظام رقابة داخلي جيد ومتمين اثر ملموس في اختيار حجم العينات والاختبارات التي يجريها المدقق وبالتالي الوصول الى الجودة المنشودة للتدقيق ، ويعتبر مؤشر للتطور الاقتصادي في الاردن ودخول شركات اجنبية ومتعددة الجنسيات فرضت على الشركات الوكيلة لها انظمة عالية لمعايير الالتزام بالجودة والرقابة الداخلية ، وكذلك وجود كبير لشركات تدقيق دولية من خلال وكلائها في الاردن والتي تتطلب من الشركات والمؤسسات التي تقوم بتدقيقها تطوير انظمة الرقابة الداخلية والتي تعتبر من متطلبات عملها .

٣. تؤثر الاخلاقيات المهنية على جودة التدقيق الخارجي في الأردن ،حيث ان الرادع الاخلاقي يعتبر المحور الرئيسي للقيام بالعمل على اتم وجه للوصول الى النتائج بكل وموضوعية ،وذلك بسبب التطور الملموس والمستمر لقواعد السلوك المهني واللجان المتخصصة المشكلة من قبل جمعية المحاسبين القانونيين لمتابعة تطبيق هذه الاجراءات

والقواعد فيما بين الزملاء في الجمعية من جهة وبين الاطراف الخارجية ذات العلاقة من جهة اخرى .

٤-٩-٢ توصيات الدراسة

- بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، فإن الباحث يوصي بما يلي:
٣. تفعيل دور جمعية المحاسبين القانونيين فيما يتعلق بالزام المدققين بالحد الأدنى من الاجور المحدد من قبل الجمعية والذي يعتبر من المتطلبات القانونية الخارجية التي صدر بها قرار من وزارة الصناعة والتجارة باستثنائها من قانون المنافسة ، وذلك من خلال عدم اعتماد اية حسابات غير مصادق عليها من قبل الجمعية لضبط الحد الأدنى من الاجور لما لذلك دور في رفع جودة وسوية التدقيق.
 ٤. الحث على زيادة حصة قواعد السلوك المهني والاخلاقيات المهنية من الدرجات في امتحان مزاوله المهنة ، حيث تبين ان الدرجات المخصصة للاخلاقيات وقواعد السلوك المهني في امتحان مزاوله المهنة لا تتفق ومدى اهميتها .
 ٥. تفعيل دور جمعية المحاسبين القانونيين بتطبيق ما يتعلق بالاحتفاظ بالعملاء من الشركات المساهمة العامة وذات المسؤولية المحدودة لمدة تزيد عن اربع سنوات ، حيث تبين ان هذا الشرط غير مفعل مع انه تم النص عليه صراحة في القانون المؤقت لتنظيم المهنة لما له من تأثير على طبيعة العلاقة التي تحكم سلوك المحاسب القانوني مع المؤسسة التي يقوم بتدقيق حساباتها .
 ٦. تعزيز روح التعاون واحترام الزمالة ما بين اعضاء جمعية المحاسبين القانونيين حيث تبين انه غالبا لا يقوم المدقق بالاتصال بالمدقق السابق للاستفسار منه عن عن الاعتراضات والاسباب التي ادت الى عدم اكمال مهمته او الاعتذار عنها والتي تعتبر من الامور الضرورية الهامة المتعلقة بجودة التدقيق .

قائمة المراجع

المراجع العربية : الكتب:

١. احمد حلمي جمعة ،"المدخل الى التدقيق والتاكد الحديث"، الطبعة الاولى ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩ .
٢. الاتحاد الدولي للمحاسبين، "إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنة"، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٩ .
٣. الاتحاد الدولي للمحاسبين، دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، إصدار، ٢٠١٠ .
٤. الفين ارينز، جمس لوبك، "المراجعة مدخل متكامل" ، ترجمة أحمد حجاج ومحمد الديسطي، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية، ٢٠٠٩ .
٥. خالد امين عبدالله ، "علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية" ، طبعة ثانية ، دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٤ .
٦. سامي الوقاد ولؤي وديان، "تدقيق الحسابات (١)"، الطبعة الاولى ، دار المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠ .
٧. علي الذنبيات، "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية" ، طبعة الثالثة ، دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠١٠ .
٨. غسان المطارنه ، " تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية" ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، ٢٠٠٦ .

٩. محمد سرايا، "اصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل- الإطار النظري-

المعايير والقواعد- مشاكل التطبيق العملي"، الطبعة الاولى ، المكتب الجامعي

الحديث للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٧ .

١٠. محمد سمير الصبان وعبدالوهاب نصر علي، "المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقاً للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠٠٢ .

١١. محمد مسعد وخالد الخطيب، "دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات"، طبعة اولى ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩ .

الدوريات العربية :

١. احسان المعتاز، "اخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها :انهيار شركة انرون والدروس المستفادة"، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز الاقتصاد والادارة، م ٢٢، العدد ١، ٢٠٠٨ .

٢. حسين دحدوح، "مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافه"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٢، عدد ١، دمشق، ٢٠٠٦ .

٣. عبدالرحمن التويجري وحسين النافعابي، "جودة خدمة المراجعة : دراسة ميدانية تحليلية للعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر المراجعين"، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز الاقتصاد والادارة، م ٢٢، العدد ١، ٢٠٠٨ .

٤. سمير كامل عيسى، " أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح- مع دراسة تطبيقية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، الاسكندرية، مجلد ٢ ، العدد ٤٥ ، ٢٠٠٨ .

٥. محمد جبران ، " العوامل المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين في اليمن " ، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة السعودية، جامعة الملك سعود، ٢٠١٠.
٦. نعيم خوري، " قانون تنظيم مهنة المحاسبة في ميزان "، مجلة المدقق، العدد ٥٦-٥٧، عمان، ٢٠٠٣ .
٧. وليد صيام، محمود ابوحميد، " مدى التزام مراجعي الحسابات في الاردن بقواعد السلوك المهني "، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والادارة ، م ٢٠، ع ٢، ٢٠٠٦ .

الرسائل الجامعية:

٨. اشرف كراجه، " مدى تقييد مدققي الحسابات الخارجيين بقواعد السلوك المهني في الأردن "، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، ٢٠٠٤ .
٩. عبد السلام سليمان الأهدل، " العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية " (دراسة نظرية – ميدانية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أسيوط، ٢٠٠٨ .
١٠. عيد الرميص، " اثر استخدام مداخل التدقيق لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة التدقيق الخارجي في الأردن " ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية المال والأعمال، جامعة آل البيت، المفرق ٢٠١١ م .
١١. محمد حميدات، " تقييم جودة تدقيق الحسابات في الأردن والعوامل المحددة لها: دراسة ميدانية "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ٢٠٠٢ .

المصادر:

١. جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان الاردن ، ٢٠١١ .
٢. قانون مهنة تدقيق الحسابات رقم (٧٣) لسنة ٢٠٠٣، عمان-الأردن.
٣. قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ والمعدل لعام ٢٠٠٣ .
٤. قانون البنوك الأردني لسنة ٢٠٠٠ .
٥. قانون تنظيم اعمال التامين رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٩ .
٦. قانون ضريبة الدخل الأردني رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وتعديلاته .

٧. قانون معدل لقانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠١، عمان-الأردن.
٨. قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩ .
٩. القانون المعدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٩ .
١٠. قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (٧٣) لسنة ٢٠٠٣، عمان – الأردن.
١١. نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية، رقم (٧) لسنة ٢٠٠٦ .
١٢. تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق ٢٠٠٤

المراجع الانجليزية :

Books:

١. Boynton, William, C . Johnson, Raymond, N . Kell, Walter. G, "Modern Auditing", ٧th ed , John Wiley & sons, Inc, USA, ٢٠٠١.
٢. Hair.J.,Blak.B,Babin.B,Tatham.R,Anderson.R , "Multivariate Data Analysis", ٦th ed. Pearson Prentice Hall, Upper Saddle River, New Jersey, ٢٠٠٦, p٣٤٩-٣٥٣.
٣. Uma , Sekaran, " Research Methods for Business: A Skill Building Approach", ٧th Edition , John Wiley and Sons, New York , ٢٠٠٣ , p. (٨٤).

Articles:

١. Brown , P. A. "Ethical Exemplification and the AICPA Code of Professional Conduct : An Empirical Investigation of Auditor and Public Perceptions", Journal of Business Ethics, October, ٢٠٠٦ .
٢. Chen,Shimin.Sun,Sunny.Wu,Donghui,"Client Importance, Institutional Improvement, and Audit Quality in China: An Office and Individual

Auditor Level Analysis". Accounting Review, Vol. ٨٥ Issue ١, ٢٠١٠, pp ١٢٧-١٥٨

٣. Donnelly, David and Quirin, Jeffrey and Brayan, David., "auditor acceptance of dysfunctional audit behavior", behavioral research in accounting, USA, volume ١٥, ٢٠٠٣.

٤. Krejcie, Robert V., Morgan, Daryle W. "Determining Sample Size For Research Activities", Educational And Psychological Measurement, ٣٠, ١٩٧٠, PP ٦٠٧-٦١٠.

٥. Lin, Jerry W and Hwang, Mark I, "Audit Quality, Corporate Governance, and Earnings Management: A Meta-Analysis", International Journal of Auditing, Vol. ١٤ Issue ١, ٢٠١٠, p ٥٧-٧٧, ٢١p.

٦. Shafer, E. Morris, E. and Ketchand, A, "Effects of Personal Values On Auditors Ethical Decisions" Accounting Auditing & Accountability Journal, ٢٠٠١.

٧. Lowensohn, Suzanne. Johnson, Laurence. Elder, Randal, "Auditor specialization, perceived Audit quality and audit fees in the local government Audit market", Journal of Accounting and public policy ٢٦ ٢٠٠٧, pp ٧٠٥-٧٣٢

الملاحق

ملحق رقم (١)

أسماء الأساتذة المحكمين للإستبانة

الجامعة	الاسم	ت
جامعة اليرموك	الأستاذ الدكتور تركي الحمود	١
جامعة اليرموك	الأستاذ الدكتور ميشيل سويدان	٢
جامعة اليرموك	الأستاذ الدكتور احمد العمري	٣
جامعة اليرموك	الأستاذ الدكتور محمود قاقيش	٤
الجامعة الهاشمية	الأستاذ الدكتور حسام خدّاش	٥
جامعة آل البيت	الأستاذ الدكتور محمد الرحاحلة	٦
جامعة آل البيت	الدكتور غسان المطارنة	٧
جامعة آل البيت	الدكتور عبدالرحمن الدلابيح	٨
جامعة آل البيت	الدكتور عودة بني احمد	٩

ملحق رقم (٢)
استبانة الدراسة



جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم المحاسبة

الاستبانة

السيد المدقق/.....المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

بُعد التحية والتقدير، فإن الباحث يقوم بدراسة يسعى فيها إلى دراسة أثر التشريعات والأخلاقيات المهنية على جودة التدقيق الخارجي في الأردن ، استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير تخصص محاسبة من جامعة آل البيت.

لذا أرجو الحرص على تعبئة جميع الفقرات، وكل ما يدوّن يعكس وجهة نظرك الخاصة، فليس هناك ما هو صواب أو خطأ، واعلم أخي المدقق بأن الباحث سيتعامل مع المعلومات بسرية تامة، وسيستخدمها فقط لأغراض البحث العلمي .

وتفضلوا بقبول فائق احترامي وتقديري

الباحث

خالد الفرعين

ت/٠٧٩٩٠٥٤٩٧٩

فاكس/٠٦٥٦٩٤٧٦٧

E.mail/mharat2010@yahoo.com

القسم الأول: معلومات أساسية عن المدقق

يرجى وضع إشارة (×) على الإجابة المناسبة:

١. المؤهل العلمي:

أ) دبلوم	ب) بكالوريوس	ج) ماجستير	د) أخرى أذكرها لطفاً

٢. التخصص الأكاديمي:

أ) محاسبة	ب) علوم مالية	ج) إدارة أعمال	د) اقتصاد	هـ) أخرى أذكرها لطفاً

٣. نوع الشهادة المهنية:

أ) محاسب قانوني أردني JCPA	ب) محاسب قانوني عربي ACPA	ج) محاسب قانوني أمريكي CPA	د) محاسب قانوني بريطاني CA	هـ) أخرى أذكرها لطفاً

٤. الخبرة في أعمال التدقيق:

أ) أقل من ٥ سنوات	ب) من ٥-١٠ سنوات	ج) من ١١-١٥ سنة	د) من ١٦-٢٠ سنة	هـ) ٢١ سنة فأكثر

٥. تمارس أعمال التدقيق من خلال :

أ) مكتب تدقيق	ب) شركة تدقيق

القسم الثاني: (المتغيرات المستقلة) يتعلق هذا القسم بقياس الاخلاقيات والتشريعات المهنية.

يرجى الإجابة عما يلي بوضع إشارة (×) في الخانة المناسبة:

ت	الفقرات	درجة الموافقة			
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة جدا
المحور الأول: الاخلاقيات المهنية					
١	عند تقديم أي خدمة من قبل المدقق لشركة ما فإنه يلتزم بقواعد السرية الخاصة بالعميل.				
٢	خلال القيام بمهام التدقيق يتجنب المدقق القيام بأعمال تسيء لسمعته وسمعة المهنة وعلاقته بزملائه في المهنة.				
٣	يلتزم المدقق بقواعد السلوك المهني من خلال عدم المفاوضة مع العميل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للحصول على عمل يقوم به مدقق آخر.				
٤	يلتزم المدقق بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية عند قيامه بتدقيق أعمال شركة ما.				
٥	يلتزم المدقق بالحد الأدنى للالتعاب المحدد من قبل جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.				
٦	يتجنب المدقق القيام بأي تعاقد يشتمل على اتعاب مشروطة .				
٧	يتجنب المدقق القيام بالتقليل من مستوى خدمات زملائه المهنيين سعياً لاجتذاب عملاء جدد .				
٨	عند قيام المدقق بتقديم خدمة استشارية لأحد العملاء فإنه يلتزم بقواعد السلوك المهني المنصوص عليها في هذا الشأن.				
٩	يتجنب المدقق للحصول على عمل مهني بواسطة الإعلان أو بأي شكل آخر غير أخلاقي لاجتذاب العملاء.				
١٠	يقوم المدقق بالاتصال بمدقق الشركة السابق ويستفسر منه عن الاعتراضات المهنية (إن وجدت) والتي حالت دون استمراره في تدقيق حسابات نفس الشركة.				
المحور الثاني: التشريعات الخارجية (القوانين والانظمة)					
١١	يلتزم المدقق أثناء أداءه للخدمة المهنية للتعامل بالأنظمة الواردة في قانون المحاسبة القانونية رقم (٧٣) لعام ٢٠٠٣.				
١٢	ينظم القانون الاردني لتنظيم مهنة المحاسبة القانونية عملية التدقيق و اعمال المدقق .				
١٣	لمعرفة المدقق بالمتطلبات التنظيمية والقانونية دور في رفع مستوى ممارسة مهنة التدقيق.				
١٤	لوجود عقوبات على التجاوزات من قبل المدقق دور في التزامه بالسلوك المهني.				
١٥	تشمل مادة امتحان التأهيل لمزاولة المهنة التعليمات ذات الصلة بقواعد السلوك المهني.				
١٦	يعزز القانون الاردني لتنظيم مهنة المحاسبة القانونية دور المحاسب القانوني و حياديته واستقلالته .				

ت	الفقرات	درجة الموافقة			
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة
١٧	يلتزم المدقق لحسابات الشركات المساهمة وذات المسؤولية المحدودة بعدم الاحتفاظ بالعميل مدة تزيد عن اربع سنوات متتالية.				
١٨	الوزن النسبي للعلامات المخصصة لقواعد السلوك المهني في الامتحان المتعلق بمزاولة المهنة تتناسب مع أهمية تلك القواعد.				
١٩	يلتزم المدقق بعدم إحتراف التجارة أو الصناعة أو العمل في أي مهنة أخرى.				
٢٠	يلتزم المدقق بعدم تدقيق حسابات أي شركة يكون شريكا أو مساهما فيها.				
٢١	يلتزم المدققون بقواعد السلوك المهني بسبب وجود عقوبات رادعة تطبق على من لا يلتزم بقواعد السلوك المهني.				
المحور الثالث: التشريعات الداخلية للشركة محل التدقيق (الرقابة الداخلية)					
٢٢	يقوم المدقق بفحص انظمة الرقابة الداخلية للشركة محل التدقيق .				
٢٣	يقوم المدقق بتقييم مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية وملاءمته لحسن سير أعمال الشركة.				
٢٤	كفاءة نظام الرقابة الداخلية يؤثر في تحديد حجم وطبيعة العينة التي سيقوم المدقق باختبارها.				
٢٥	ثقة المدقق بنظام الرقابة الداخلية يحدد نوع الاختبارات التي سيقوم بانجازها .				
٢٦	يتأكد المدقق من وجود لوائح رقابية وهيكل تنظيمي واداري للشركة محل التدقيق.				
٢٧	يقوم المدقق بالتأكد من عدم وجود مهام متعارضة و انه يوجد فصل بين الوظائف والاقسام.				
٢٨	يتأكد المدقق من وجود نظام مستندي ومحاسبي متكامل وملائم لأغراض وطبيعة نشاط الشركة.				
٢٩	يتأكد المدقق من وجود نظام لمراقبة وحماية اصول وموجودات الشركة محل التدقيق.				
٣٠	يتأكد المدقق من وجود اهداف عامة واضحة للشركة واهداف فرعية على مستوى الادارات.				
٣١	يتأكد المدقق من وجود نظام خاص للسياسات والإجراءات المختلفة للعناصر الهامة في المشروع للاسترشاد بها.				
٣٢	يتأكد المدقق من وجود نظام لعملية اتخاذ القرارات يضمن سلامة اتخاذها ولا يتعارض مع مصلحة المشروع .				

القسم الثالث:

(المتغير التابع) يتعلق هذا القسم بجودة التدقيق الخارجي في الأردن :

يرجى الإجابة عما يلي بوضع إشارة (X) في الخانة المناسبة:

ت	الفقرات	درجة الموافقة				
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
٣٣	ان وجود سياسات واجراءات واضحة لدى مكتب التدقيق لتعيين الموظفين المناسبين اللذين يتمتعون بالكفاءة والقدرة دور في رفع سوية التدقيق وجودته.					
٣٤	ان للتخطيط السليم لعملية التدقيق دور في رفع سوية التدقيق وجودته.					
٣٥	ان الاشراف الملائم على المساعدين والشركاء في عملية التدقيق دور في رفع سوية التدقيق وجودته.					
٣٦	ان وجود سياسات واجراءات لدى مكتب التدقيق للنظر في الشكاوي والادعاءات المتعلقة بعدم الامتثال للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية دور في رفع سوية وجودة التدقيق .					
٣٧	ان وجود سياسات واجراءات واضحة لدى مكتب التدقيق لقبول والاستمرار مع العملاء دور في رفع سوية وجودة التدقيق .					
٣٨	يعتبر قيام المدقق بتوثيق جميع الاجراءات والنتائج التي توصل اليها بملفات عمل دور في تنظيم عملية المراجعة للوصول الى جودة التدقيق .					
٣٩	يتم مراجعة العمل للتأكد أن النتائج التي تم التعبير عنها تتوافق مع نتائج العمل المنفذ وتدعم رأي التدقيق.					
٤٠	يتم حل كافة مسائل التدقيق الهامة أو يتم إظهارها في نتائج التدقيق.					
٤١	ان وجود سياسات واجراءات لدى مكتب التدقيق تحدد طبيعة وتوقيت ونطاق عملية التدقيق دور في رفع مستوى وجودة التدقيق .					
٤٢	تساهم المادة رقم (١٢) من نظام مزاوله جمعية المحاسبين القانونيين لسنة ٢٠٠٣ والذي تنص على إلزام المدقق بإبراز شهادة تدريب لمدة معينة في كل بداية سنة مالية إلى رفع درجة وسوية التدقيق .					
٤٣	ان وجود سياسات وإجراءات ضبط جودة لدى مكتب التدقيق لضمان أن جميع عمليات التدقيق تتوافق مع معايير التدقيق الدولية دور في رفع سوية وجودة التدقيق .					
٤٤	يتم توجيه ومراجعة كافية للعمل على كل المستويات لتوفير تأكيد معقول أن العمل الذي تم أداءه يلبي معايير الجودة.					

مع جزيل الشكر والتقدير

Abstract

The Impact of the Legislation and the Professional Ethics on the Quality of the External Audit in Jordan

By

Khaled Ibrahim al-Fareen

Supervisor

Dr. Jamal Al-Sharairi

This study aimed to identify the effect of the legislations and the professional ethics on the quality of the external auditing in Jordan.

And to achieve these objectives, the study seeks to show the effect of the external and internal legislations and the professional ethics on the quality of the external auditing in Jordan. A questionnaire was designed and distributed to the Jordanian certified auditors. The results of the study were as follows:

١. The external legislations effect on the quality of external auditing in Jordan.
٢. The internal legislations effect on the quality of external auditing in Jordan.
٣. The professional ethics effect on the quality of the external auditing in Jordan .

Based on these results, the researcher recommended the following:

- ١- Activate the role of Jordan Association of Certified Public Accountants regarding the auditors' commitment of the minimum level of the specified wages by the association for its importance role in raising the quality of auditing.
- ٢- Increase the number of grades of the professional behaviors' and ethics' rules in the exam of practicing the profession.